الأمم المتحدة

A/60/PV.52

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٥٢**

الاثنين، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حميدون (ماليزيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقارير الأمين العام (A/60/86 و A/60/87 و A/60/89 و A/60/227 و A/60/ 02 و A/60/432)

(ج) **تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها**

تقرير الأمين العام (A/60/443)

مشروع القرار (A/60/L.19)

(د) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/60/90)

السيد عليييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): تظهر الحالات الطارئة الإنسانية في الآونة الأخيرة قدرة مجتمع المنظمات الإنسانية بشكل عام على القيام باستجابة هائلة حين يتطلبها الأمر لذلك. بيد أن من الواضح تماما أن نوعية الاستجابة بحاجة إلى تحسين. فالاستجابة الإنسانية لا تلبي دائما الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين في توقيت مناسب. وهي تتفاوت بدرجة كبيرة من أزمة لأزمة، ولا تكفي مستويات القدرة الحالية دائما للوفاء بمتطلبات حالات الطوارئ الكبرى التي يتزامن حدوثها. ولئن كانت بعض العوامل التي تؤثر على الاستجابة تخص أزمات بمفردها، يبدو أن بعض التحديات الرئيسية نظامي الطابع.

لذا فقد سلّط استعراض الاستجابة الإنسانية الضوء على عدد من الثغر المعروفة والطويلة الأمد التي فشل النظام الإنساني الدولي في سدها حتى الآن، وبخاصة مستوى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-61198 (A)

الاستعداد المنخفض لدى المنظمات الإنسانية في مجالي الموارد البشرية والقدرة القطاعية. وعلاوة على ذلك، فإن الطريقة التي تمول بها الاستجابة للأزمات الإنسانية تؤثر على قدرة النظام على التصرف بسرعة وفعالية وبطريقة مبدئية ومحايدة.

وتؤيد أذربيجان جهود إصلاح نظام الاستجابة الإنسانية الحالي. ونتشاطر الرأي بأن التمويل الإنساني القابل للتنبؤ به هو واحد من العناصر الرئيسية من مجموعة الإصلاح. وفي هذا السياق، تكتسي فكرة رفع مستوى الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ الحالي عن طريق إضافة عنصر المنح أهمية خاصة لضمان الاستجابة الفعالة الحسنة التوقيت سواء في حالات الأزمات الجديدة، أو الأزمات الطويلة الأمد التي تعاني من عجز في التمويل.

وفي ما يتعلق بالأزمات الأخيرة، من الجدير بالذكر أنه حتى الزيادة الإجمالية في التمويل الإنساني العالمي لم تكفل تقديم استجابة إنسانية مناسبة في كل أنحاء العالم، ولا يزال التمويل مركّزا على الأزمات البارزة التي تحظى بالاهتمام السياسي والإعلامي الكبير. لذا، فإن فكرة تخصيص ثلث تسهيلات منح الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ بعد تحسينه لمواجهة حالات طوارئ تعاني من عجز في التمويل فكرة جديرة بالثناء. لكننا نعتقد أنه يجب وضع معايير واضحة وموضوعية للأهلية تستند إلى تقييم الاحتياجات لكفالة التمويل المنصف والمتوازن لحالات الطوارئ هذه. وإن صرف الأموال ينبغي أن يراعي الخلل القائم في الصرف بين المناطق، وكذلك بين القطاعات.

أما بخصوص التنسيق الإنساني، فإن التنسيق الفعال للاستجابة الإنسانية على الصعيد الميداني يتصف بأهمية قصوى. وبرأينا، إن التعاون الوثيق والتنسيق الفعال بين جميع أصحاب المصلحة يتسمان بأهمية حاسمة لكفالة كفاءة القدرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وكفاءة جهود الإغاثة القصيرة والمتوسطة الأجل. وفي هذا الصدد، تتصف تقوية دعم وتعزيز قدرات منسقي الشؤون الإنسانية المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بالأهمية.

من الواضح أن الملكية الوطنية في تصميم البرامج وتنفيذها وتنسيقها سواء في حالات ما بعد الكوارث أو حالات ما بعد الصراع ضرورية لكفالة الأثر المرغوب فيه لتلك البرامج واستدامتها. ولكن تقوم الحاجة إلى الكفاءة في تقاسم الأعباء بين السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الدولية، لا سيما في الحالات الإنسانية الطويلة الأمد التي تنطوي على نزوح بأعداد كبيرة وعلى محدودية القدرات المحلية للتصدي لجميع المشاكل القائمة.

ومطلوب من الأمم المتحدة أن تنسق بصورة أفضل الجهود الدولية في الميدان لتجنب الازدواجية غير اللازمة ولزيادة كفاءة إجمالي الأنشطة في حالات مثل تلك التي أشرت إليها. وينبغي أن لا تنحصر المساعدة الإنسانية والتمويل في تقديم الاستجابة الفورية في الأزمات، بل ينبغي أيضا أن تراعي الاحتياجات الطويلة الأجل في مرحلة الانتقال. والثغر في قدرة آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة في مرحلة الانتقال يجب معالجتها بصورة ملائمة حتى تكفل الاستجابة الكافية لاحتياجات مرحلة الانتقال.

وعلاوة على ذلك، يجب تحسين التخطيط الفعال لأنشطة الانتقال في حالات ما بعد الكوارث وما بعد الصراع. ويمكن للرصد والتقييم المنتظمين للاحتياجات أن يساهما في التخطيط المستمر لعمل جميع أصحاب المصلحة.

ونلاحظ مع القلق الحالة في ما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، الذين ازداد عددهم في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من الاستجابة الدولية الكبيرة، فإن أعدادا كبيرة مثيرة للجزع من الأشخاص المشردين داخليا لا يحصلون على الحماية والمساعدة الكافيين. وتقوم حاجة ماسة إلى أن

يضطلع المجتمع الدولي بأعمال ملموسة. إن حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا تتسمان من دون شك بأهمية خاصة في إشاعة الاستقرار في البلدان المتضررة واستعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتمهيد الطريق للتنمية.

إن حالة الأشخاص المشردين داخليا هي المجال الذي يجب على وكالات الأمم المتحدة أن تعزز فيه التعاون وتنشط إجراءاتها التعاونية لسد الثغرة الموجودة في الاستجابة الدولية للمسألة. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تنفذ الآليات التي تضع تقسيما شاملا وواضحا للمسؤوليات عن العمل على نطاق المنظومة. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن منظومة الأمم المتحدة بدأت بايلاء اهتمام لمشكلة التشرد الداخلي عن طريق التفكير في مسألة التعزيز بقدر أكبر للاستجابة بين الوكالات لاحتياجات الأشخاص المشردين داخليا والتحديات المرتبطة بالحماية التي تعترضهم.

أود الآن أن أنتقل إلى البند الفرعي (ج) من البند ٧٣ من جدول الأعمال، ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها“. تولي أذربيجان أهمية كبيرة لهذه المداولات. نشيد بالأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/60/443، ونعرب عن تقديرنا لحكومات بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا على مدخلاتها القيمة. ويقدم التقرير عرضا مفيدا للحالة الراهنة وتحليلا مؤثرا للأنشطة لتحقيق تنمية طويلة الأجل في المناطق المتضررة بكارثة تشيرنوبيل.

ومن دواعي القلق أن نلاحظ في العام الذي يسبق الذكرى السنوية العشرين أن المنطقة لم تسترد سبل العيش التي فقدت، وأن عواقب الكارثة لا تزال تمثل تحديا خطيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمعظم البلدان المتضررة. ومن الواضح أن مرور السنوات على المشكلة يجعل من الحتمي أن نعزز الجهود الدولية للتغلب على العواقب، ولا ينبغي بأي حال أن ينظر إليها كمشكلة قديمة أو منسية.

إن الانتعاش الفعال بعد الكوارث والتنمية يتطلبان المساعدة المستهدفة من المجتمع الدولي والتآزر بين أصحاب المصلحة. وعليه نلاحظ مع الارتياح أن الأعمال الأطرية الشاملة التي حددت في البلدان الأكثر تضررا تم تنفيذها وتنسيقها على الصعيد الحكومي وعلى صعيد المنظومة بأكملها.

ونرحب بالتغيير الإيجابي في الاستجابة على نطاق المنظومة لجهود الانعاش إزاء كارثة تشيرنوبيل، ونتطلع قدما إلى مزيد من المشاركة المتماسكة والفعالة لمنظمات منظومة الأمم المتحدة، آخذين في الاعتبار ولاياتها ومزاياها النسبية. وتثمن أذربيجان أيضا دور المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في تنسيق هذه الجهود والحفاظ بقدر أكبر على التحول إلى نهج إنمائي طويل الأمد.

ونشيد أيضا بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سواء بوصفها المنظم الرائد لمنتدى تشيرنوبيل أو المشرف على برامج التعاون التقني لتقليل الأثر الإشعاعي للحادثة ومعالجة أبعاده الإنسانية.

في الختام أود أن أشدد على حقيقة أن أذربيجان تعتقد أن الاستعراض الحالي سيمنح زخما جديدا لتعزيز التعاون الدولي في مجالي التنمية الاقتصادية والبحث العملي عن الآثار البيئية والصحية للكارثة، وسيزيد من كفاءة التحضيرات لإحياء الذكرى في عام ٢٠٠٦.

وأذربيجان، بصفتها مقدمة مشاريع قرارات هامة معروضة علينا في إطار بند جدول الأعمال هذا – A/60/L.18 و L.19 و L.20 – تعرب عن أملها أن ننجح، عن طريق تنفيذ مشاريع القرارات تلك، في معالجة شواغلنا

المتعلقة بتعزيز آليات التأهب لحالات الطوارئ الإنسانية والتخفيف من حدتها والاستجابة لها في جميع أنحاء العالم.

السيد أوسثويزن (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعلن تأييد وفدي للبيانين اللذين أدلى بهما سفير جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والممثل الدائم لملاوي بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكذلك أن أشكر الأمين العام على تقاريره المعدة في إطار هذا البند.

لقد كانت السنة المنصرمة حافلة حقا بالتحديات لمجتمع المنظمات الإنسانية. فقد واجهنا أعاصير وفيضانات وزلازل عديدة في كل أنحاء العالم. ونتذكر تحديدا الزلزال المدمر الأخير في باكستان، مع التشديد على النقطة التي ذكرها الأمين العام في تقريره (A/60/432) بأن الطلب على المساعدة الإنسانية الفعالة قد ازداد زيادة مذهلة.

وقد سلّم الأمين العام، في تقريره الأسبق ''في عالم من الحرية أفسح'' (A/60/2005)، بأن نظام العمل الإنساني قد أبلى بلاء حسنا بوجه عام في معظم حالات الطوارئ، بالنظر إلى الوسائل المتاحة له. وهذا يعني، لنا على الأقل، أن منظومة الأمم المتحدة قد بذلت ما في وسعها، بالنظر إلى الموارد المحدودة التي حصلت عليها. واسمحوا لي بأن أعرض بعض الأمثلة عن فهمي لما تعنيه عبارة ''بالوسائل المتاحة لها''، واضعا في اعتباري، على الأخص، القارة الأفريقية.

لقد أوضح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على سبيل المثال، أثناء النداء الإنساني للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، أن التمويل المتحصل بلغ ٣٦ في المائة فقط من جملة المتطلبات، إذا استثنينا النداء العاجل المتعلق بالمحيط الهندي الذي أُطلق في بداية العام للتصدي لآثار كارثة تسونامي.

وأشد ما أثار قلق القارة الأفريقية ما جاء في التحليل الرصين الذي يفيد بأن النداء العاجل من أجل الجفاف في جيبوتي لم يجتذب سوى ٥ في المائة من المبلغ المطلوب، وقدره ٧,٥ مليون دولار، أما النداء العاجل من أجل بنن فلم يجتذب سوى ٩ في المائة من المبلغ المطلوب، وقدره ٤,٦ مليون دولار. ومؤخرا، في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعرب برنامج الأغذية العالمي عن قلقه من أنه قد لا يحصل على التمويل الكافي لمعالجة نقص الأغذية في موزامبيق، الذي لا يتطلب سوى ١٩ مليون دولار لتفادي الأزمة.

ونحن نتلقى الآن تقارير عن آثار الجفاف القاسية على ملاوي، التي قد تتطلب النظر أيضا في تقديم المساعدة. ومما يثير الانزعاج بصفة خاصة بالنسبة للمثال الأفريقي، هو أنه عندما تُطلق النداءات مقدما لمعالجة الكوارث، فإنها ما زالت لا تحظى بالاستجابة المرجوة، والمأساة الأكبر من ذلك، هي أن الاستجابة السريعة لهذه الأزمات يمكن أن تخفف آثار الكارثة.

ومن الواضح إذن، أننا بحاجة إلى إعادة التفكير في الطريقة التي نقدم بها التمويل لمعالجة الاستجابات الإنسانية الدولية، لا فيما يتعلق بمبلغ التمويل فحسب، ولكن في الطريقة المجحفة لتوزيع التمويل أيضا. وقد أشارت الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠)، التي اعتُمدت مؤخرا، إلى اتفاقنا بتوافق الآراء على أنه يمكن تعزيز فعالية نظام الاستجابة الإنسانية جزئيا من خلال تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ.

وتوفيرا للوقت، اسمحوا لي بأن أدلي ببضع تعليقات محددة بشأن الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام المعروض علينا. إننا نؤيد تحديث الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ الموجود حاليا حتى يتسنى له الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، وخاصة حالات الطوارئ المنسية الناقصة التمويل، وكثير منها موجود في أفريقيا.

ويستند تأييدنا للاستجابة الحسنة التوقيت للاحتياجات المحددة على تجاربنا الواقعية في أفريقيا. وأحد الأمثلة الحديثة هي أزمة الجراد في منطقة الساحل. فعلى الرغم من أن الطلبات الأولية للدعم كانت متواضعة بالقيمة الدولارية، فقد كان العمل الفوري كفيل بالحيلولة دون انتشار الجوع والمجاعة اللذين أعقبا وقوع بلاء الجراد. إن الافتقار إلى الاستجابة الفعالة والفورية غالبا ما يقود إلى ما يسمى بحالات الطوارئ المنسية أو المهملة، والتي غالبا ما تحدث في أفريقيا، كما ذكرت سلفا. ولذلك، فإن اقتراح الأمين العام بإيلاء الاهتمام لحالات الطوارئ المنسية هذه من خلال الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ يحظى بالتأييد الشديد.

ونحن نسلّم بقيمة تحديث الصندوق وتزويده بمزيد من الدعم المالي، وخاصة من خلال إضافة مرفق للمنح. ونؤيد أيضا تشغيل الصندوق بأسرع ما يمكن، مذكّرين أنفسنا بأن الاستجابة الإنسانية يُفترض في الواقع أن تكون عاجلة بغية معالجة الاحتياجات الإنسانية الأساسية للغاية للمجتمعات المتضررة. إلا أننا نطالب، تمشيا مع نداء الأمين العام، بأن يؤكد المانحون وهم يعلنون دعمهم للصندوق الجديد بأن هذا الدعم سيكون دعما إضافيا، وأنه لا ينبغي أن يُمول من إعادة توجيه ميزانيات إنمائية أخرى.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى تعزيز دعم بناء القدرة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إذا كنا نريد تحسين الاستجابة الإنسانية من منظومة الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نرى مزيدا من التطوير لنظام التتبع المالي، بحيث يتسنى إشهار تمويل الأنشطة الإنسانية ورصد ذلك التمويل بشكل أفضل. وهذا من شأنه تزويد الدول الأعضاء بفهم أفضل لما جرى الوعد به وما تم تنفيذه.

إننا ندرك أن معالجة وتحسين استجابة المجتمع الدولي للأزمات الإنسانية ليست مسألة تمويل فحسب. فنحن بحاجة أيضا إلى النظر في مواضيع مثل القيادة والقدرة على الاستجابة، وكيفية تحديد الاحتياجات والاستجابة لها على نحو فعال. ومن الأهمية بمكان تحسين وتدعيم القدرة القيادية والأداء للمنسقين المقيمين و/أو منسقي الشؤون الإنسانية. ونحن بحاجة أيضا لأن نتوخى الوضوح إزاء الدور المتصور لوكالات الأمم المتحدة التشغيلية وموضوع الإدارة والمساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة، علاوة على التنسيق الأفضل، لا في داخل منظومة الأمم المتحدة وحدها، وإنما بين تلك المنظومة وبين المنظمات غير الحكومية أيضا.

ونحن بحاجة لضمان التمسك بالمبادئ الإرشادية للمساعدة الإنسانية، وخاصة المبدأ القائل بأنه ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية وفقا لمبادئ الإنسانية، والحياد، والنزاهة. إلا أنني أرى أن المبادئ المتعلقة بتحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ خطوة في الاتجاه الصحيح، ويتعين علينا أن نشارك في هذه المناقشة بجدية. ونود أيضا أن نرى المجتمع الإنساني وهو يواصل الاستفادة من الخبرة الوطنية للبلدان حتى يتسنى لها أن تزيد قدرتها على الاستجابة السريعة.

وقد لاحظنا مع التقدير أن الأمين العام قد سلّم فيما مضى بالدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية، بل والذي يجب أن تقوم به – وعلى الأخص الاتحاد الأفريقي، في معالجة الأزمات الإنسانية، في مجال تحسين الشراكة.

ووفدي مستعد للمشاركة بنشاط في المناقشة خلال الأيام المقبلة لمواصلة النظر في السبل والوسائل اللازمة لتحسين التنسيق في مجال الأعمال الإنسانية والقدرة على الاستجابة، لأننا ندرك أن كثيرا من المواضيع يكتنفها التعقيد وهي بحاجة لاهتمام مفصل. ويود وفدي أيضا أن يشكر

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد يان إغلند، والفريق العامل معه لما قدموه من اقتراحات ولإبقاء التركيز على الحاجة لتحسين المساعدة الإنسانية للمجتمعات المتضررة، وكثير من تلك المجتمعات موجود في البلدان النامية.

وختاما، أود أن أعرب عن تقدير بلدي الصادق لجميع موظفي الشؤون الإنسانية، الذين يعملون غالبا في ظل ظروف بالغة الصعوبة في سبيل مساعدة المحتاجين.

السيد هولوشا (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي بشأن موضوع تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية.

ونود أن نكرس بياننا للبند الفرعي ٧٣ (ج) من جدول الأعمال ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها“.

واسمحوا لي أولا بأن أعرب عن صادق تعازينا ودعمنا لحكومات وشعوب البلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية والكوارث الإنسانية هذا العام. وهذه المآسي تجد استجابة على الدوام في قلوب مواطنينا، لأنه منذ ٢٠ سنة مضت حدثت كارثة تكنولوجية رهيبة من حيث نطاقها وتعقيدها وما ترتب عليها من آثار في الوحدة الرابعة من محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء. وتلك المأساة الوطنية حكمت على ملايين من الأشخاص بالمعاناة، وأدت إلى تغيير المناخ وأضرت بالناس من الناحية النفسية.

وأظهر الحادث مدى هشاشة الدولة عندما تُواجه بكارثة تكنولوجية في زمن السلم. فقد تعرض أكثر من ١٠ في المائة من أراضينا للتلوث الإشعاعي. واضطر ١٦٠ ٠٠٠ شخص من ١٧٠ بلدة إلى ترك منازلهم إلى الأبد والانتقال إلى مناطق أخرى. ولقد عانى من الكارثة وآثارها ٣,٥ مليون شخص في أوكرانيا، وخاصة من يعيشون في المناطق الريفية.

وقد أدى نقص المعرفة المتخصصة عن الإشعاع إلى حرمان الناس من أن يتمكنوا بأنفسهم من تقييم حقيقة المعلومات التي أمدتهم بها الصحافة ووسائط الإعلام الإلكترونية. وأدى انهيار الاتحاد السوفياتي وتردي الحالة البيئية إلى حالة شكل فيها الحادث في محطة توليد الطاقة النووية كارثة لملايين الناس الذين يعيشون في المناطق الملوثة. وفي لحظة، أصبح عشرات الآلاف من المواطنين العاديين ضحايا لآثار تشيرنوبيل. لقد شاء القدر والتاريخ أن تسدد أمتنا فواتير لم توقع عليها قط وأن تكفر عن ذنوب لم ترتكبها. إذ يتعين علينا أن نوفر مواد وموارد مالية كبيرة لرعاية السكان المتضررين والتصدي لعواقب الكارثة في المناطق التي أُخليت وإعادة تأهيل البيئة.

وطوال السنوات الخمس عشرة الماضية التي كانت أوكرانيا خلالها تغطي تكاليف التصدي لعواقب كارثة تشيرنوبيل لوحدها، لم تكن النفقات، التي تشكل من خمسة إلى عشرة في المائة من ميزانيتنا الوطنية، في حالة تراجع. وتبلغ النفقات المرتبطة بالتصدي لعواقب الكارثة خلال تلك السنوات حوالى ثمانية بلايين دولار. وبلغت الخسائر الاقتصادية الإجمالية المرتبطة بحادث تشيرنوبيل حوالى ١٨٠ بليون دولار، أي تسعة أضعاف الميزانية الوطنية لأوكرانيا عام ٢٠٠٥.

وينبغي القول إن تصدي أوكرانيا لعواقب كارثة تشيرنوبيل اختلف كثيرا عن تجربة دول أخرى تضررت منها. ويرجع ذلك إلى وجود محطة تشيرنوبيل في أوكرانيا، وكذلك وجود ما يسمى بمرفق ”المأوى“، والذي كان لمدة ١٩ سنة يستعمل كنظام وقائي يغطي مركز الكارثة.

وفي عام ١٩٩٤، قدم المجتمع الدولي، ممثلا بقادة مجموعة الدول الثماني والاتحاد الأوروبي، إلى حكومة أوكرانيا اقتراحا بإغلاق محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية قبل الموعد المقرر. وفي عام ١٩٩٥، تم توقيع مذكرة تفاهم تعهدت أوكرانيا بموجبها بإقفال المحطة مبكرا. وأقر الأطراف في المذكرة بأن الإغلاق الكامل لمحطة تشيرنوبيل للطاقة النووية سيكون له عواقب اقتصادية سلبية على أوكرانيا. ومع أن ذلك كان يعني أن تضحي أوكرانيا بمصلحتها الوطنية إلى حد ما، فهي أوفت بالتزاماتها الدولية، وقامت بإغلاق المحطة عام ٢٠٠٠، رغم عدم استعدادنا لذلك، إنْ من الناحية التكنولوجية أو من الناحية المالية. ولم يكن هناك مشروع لوقف تشغيل محطة تشيرنوبيل، مع أنه كان ينبغي، من الناحية القانونية، الموافقة على هذا المشروع قبل إقفال المحطة بخمس سنوات. وكان إقفال المحطة يحتاج أيضا إلى الدعم المالي. ولهذا السبب، وبناء على خطة العمل المشتركة بين أوكرانيا ومجموعة الثماني، برز اقتراح بدعم إغلاق محطة تشيرنوبيل من خلال مِنَح قد تمكّن أوكرانيا من تنفيذ عدد من الخطط الدولية الرامية إلى زيادة درجة الأمان.

ويجري حاليا تنفيذ أربعة مشاريع كبرى في موقع تشيرنوبيل الصناعي. وتختلف هذه المشاريع في الحجم وتواريخ الإنجاز المتوقعة ومصادر التمويل. فبالإضافة إلى أوكرانيا، فإن لائحة المانحين في ما يخص هذا المشروع تتضمن تقريبا جميع بلدان العالم المتقدمة النمو. غير أنه كانت هناك تأخيرات في تنفيذ هذه المشاريع، تراوحت بين سنة وست سنوات، وهذا لا يمكن أن يكون إلا مصدرا لبعض الفزع. وحصل أطول تأخير في مشروع أساسي بالنسبة إلى إغلاق محطة تشيرنوبيل النووية، وهو المتعلق ببناء مرفق لتخزين الوقود النووي المستنفد.

وللأسف، ونظرا لظروف خارجة عن إرادة أوكرانيا، توقف العمل في هذا المشروع. ونتيجة لذلك، لا يزال هناك وقود في المفاعلات بعد خمس سنوات من إغلاق المحطة. ونحن الآن بحاجة إلى اتخاذ قرارات لإفراغ الوقود المستهلك في محطات تخزين مؤقتة لن تكون نافعة لمدة أطول بكثير. وهناك نقطة أخرى مهمة، وهي أن أهم مشروع دولي أشارت إليه المذكرة بين أوكرانيا ومجموعة السبع، وهو مشروع تحويل نظام المأوى إلى نظام آمن بيئيا، تأخر عدة سنوات عن موعده. ولضمان تنفيذ هذه المشروعات الدولية بنجاح، نحتاج إلى المزيد من الموارد المشتركة من البلدان المانحة لتمويل هذا المشروع، وإلى مقاولين لإنجازه.

وقد غيرت كارثة تشيرنوبيل حياة الناس من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والطبية، وأثرت أيضا على حياتهم الداخلية. فالمشاكل التي سببتها لم تختف مع مرور السنين، لكنها اتخذت أشكالا مختلفة. وبعض هذه المشاكل، لا سيما الآثار الاجتماعية والاقتصادية أخذت تزداد سوءا. لذلك، تعتقد أوكرانيا أن ثمة حاجة إلى إيجاد حل متكامل لهذه المشاكل، وأنه لا بد أن يتخذ الفرع التنفيذي نهجا منتظما في وضع الشروط الاجتماعية – الاقتصادية والتنظيمية، علاوة على توفير ضمانات للخدمات الاجتماعية للسكان المتضررين وإعادة تأهيل المناطق الملوثة.

ولئن كنا نأمل بالحصول على المساعدة في مواجهة هذه المشاكل، فإن أوكرانيا تبذل وسعها لمواجهة عواقب كارثة تشيرنوبيل. فقد اتخذنا عدة قرارات تطلعية، أهمها برنامج وطني لمواجهة عواقب الكارثة من الآن وإلى عام ٢٠١٠. ويحدد هذا البرنامج أولويات السياسة الحكومية للحد من آثار كارثة تشيرنوبيل خلال السنوات الخمس القادمة. ويتمثل الهدف الرئيسي بحماية صحة الضحايا، لا سيما النساء والأطفال، وإغلاق محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية وتحويل المأوى إلى نظام آمن بيئيا، وتعزيز ودعم حواجز الأمان الواقية من الإشعاع وتقليص انبعاث النويدات

المشعة إلى خارج المنطقة المحرمة، وتقديم الدعم الاجتماعي للسكان وإعادة التأهيل الاقتصادي للمناطق الملوثة.

وعلى أساس الخبرة المكتسبة على مدى سنوات عديدة، وعملا بتوصيات منتدى تشيرنوبيل في فيينا عام ٢٠٠٥، فإن المجموعات الرئيسية المستفيدة من المراقبة الطبية خلال السنوات العشر القادمة ستكون المجموعات التي شاركت في مواجهة الكارثة، والأشخاص الذين تعرضوا لجرعات كبيرة من اليود المشع، كالأطفال، والضحايا الذين بقوا في مناطق ملوثة بالنويدات المشعة. وتولي سياسة الدعم الاجتماعي اهتماما خاصا لتنفيذ برامج الدولة الرامية إلى إعادة تأهيل المناطق الملوثة، والتأكد من أنها نظيفة وجاذبة للاستثمارات، وتطوير البنية التحتية وخلق فرص العمل في أماكن يشكل فيها الضحايا نسبة كبيرة من السكان.

ويسعدنا أن نلاحظ أن المبادئ الرئيسية في استراتيجية إعادة التأهيل التي أعدتها الأمم المتحدة تتماشى مع الأولويات المذكورة أعلاه في حكومة أوكرانيا. وهنا، نأمل أن يكون هناك تعاون أكبر مع هياكل الأمم المتحدة ومع البلدان المانحة في تنفيذ المشاريع كتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتحسين المساعدة الطبية، لا سيما للنساء والأطفال، من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى ضمان إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للمناطق المتضررة، ونقل هذه المناطق إلى مرحلة من مراحل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإنجاز المشاريع الدولية الخاصة بإغلاق محطة تشيرنوبيل النووية، وتحويل نظام المأوى إلى نظام مأمون بيئيا.

وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها أوكرانيا والمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، تمكّنّا من مواجهة العديد من المشاكل الخطيرة المرتبطة بعواقب كارثة تشيرنوبيل. غير أنه لا يزال هناك العديد من المشاكل. وقد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى كلمات الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، الذي قال إن ”تشيرنوبيل هي كلمة نود جميعا أن نمحوها من ذاكرتنا ... إذ أن أكثر من سبعة ملايين من أشقائنا من البشر لا يملكون ترف النسيان. فهم ما زالوا يعانون، كل يوم، من جراء ما حدث“.

وبصفتنا البلد والشعب اللذين تعرضا لأكبر معاناة بسبب كارثة تشيرنوبيل ومن عواقبها الطويلة الأمد، يحق لنا أن نتوقع دعم المجتمع الدولي. وينبغي لهذا الدعم أن يكون على شكل برامج معونة دولية، وهي برامج حيوية، وعلى شكل تفهم إنساني بسيط وتعاطف إزاء مشكلاتنا.

وتصادف الذكرى السنوية العشرون لكارثة تشيرنوبيل في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وسنقوم في هذه المناسبة بعقد مؤتمر دولي في كييف في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل بعنوان ”عشرون سنة بعد كارثة تشيرنوبيل: توقعات مستقبلية“. وسيختصر المؤتمر ما تم إنجازه حتى الآن، ويضع برنامج عمل، لكل من المجتمع الدولي وللمنظمات الوطنية المشاركة في التصدي لعواقب كارثة تشيرنوبيل، ويجري تقييما لأثر الكارثة على صناعة الطاقة النووية ككل. وندعو الدول الأعضاء، وكذلك جميع الشركاء المهتمين، إلى المشاركة في المؤتمر. ونشعر أننا مضطرون للطلب إلى رئيس الجمعية العامة عقد جلسة خاصة للجمعية في أواخر نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو من عام ٢٠٠٦ تُكرس لهذه الذكرى المأساوية. ونعتقد أن ذلك سيوفر زخما إضافيا لاعتماد تدابير فعلية لزيادة التعاون بين أطراف المجتمع الدولي بغية الاستمرار في معالجة آثار ما بعد كارثة تشيرنوبيل.

ويعلق وفد أوكرانيا، بصفته أحد مقدمي مشروع القرار المتعلق بتشيرنوبيل في هذه الدورة للجمعية العامة، أهمية خاصة على اعتماده بتوافق الآراء. ونحن على قناعة بأن هذه الوثيقة ستفيد في زيادة التعاون الدولي بشأن المسائل المتعلقة بكارثة تشيرنوبيل.

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧، المتعلق بجميع البنود الفرعية المندرجة في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال.

إنها حقيقة يؤسف لها أن منطقة جنوب آسيا تعرضت خلال عام واحد لكارثتين طبيعيتين كبيرتين بشكل غير مسبوق. فقد ضربت إحداهما من البر، وجاءت الثانية من البحر. وفي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ضربت أمواج البحر المد ثلثي شواطئ سري لانكا، مخلفة الموت والدمار على نطاق لم يعرفه حتى الآن تاريخنا المسجل، الذي يعود إلى ٢٥٠٠ عام. لقد مدت لنا يد العون الحكومات الصديقة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وعدد لا حصر له من ذوي النوايا الطيبة في جميع أنحاء العالم متجاوزين القيود الجغرافية السياسية والحواجز الأخرى التي صنعها الإنسان. وأنعش هذا الكرم اللامحدود ثقتنا بقدرة الناس عندما يعملون باتساق من أجل رفاه البشرية. وشعب سري لانكا ممتنن امتناناً عميقاً لجميع الذين تعاطفوا معنا وجميع الذين قدموا لنا المساعدة في عمليات الإنقاذ والإغاثة.

واسمحوا لي أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بشكر خاص إلى الرئيس كلنتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص المعني بالانتعاش من كارثة سونامي، على التزامه ودوره القيادي في تنسيق الجهد الدولي المستمر من أجل انتعاشنا انتعاشاً مستداماً من كارثة سونامي.

وبعد كارثة سونامي، لم يكن يوجد إطار مؤسسي قوي لتنسيق جهود الإغاثة، وذلك نتيجة لعدم وجود إدارة محلية للكوارث ذات مصداقية، ولعدم وجود إجراءات للتخفيف من حدة الكارثة. بيد أن القدرات الكامنة لإدارة المنطقة الحالية وهياكل المجتمع المدني المحلية برزت في المقدمة. وتصدت للكارثة على نحو رائع حتى بدون قدرة كافية وبدون خبرة. وعدم حدوث وفيات في سري لانكا من الجوع أو اعتلال الصحة نتيجة للكارثة يصب في صالح المدخلات المحلية المباشرة.

وقد أصبح واضحاً أن بناء القدرة المحلية والملكية ضروريان لنجاح إعادة التأهيل والإعمار على الأجل الطويل. وهذا يتطلب شراكة مع الجهات المحلية وفهم الظروف المحلية الخاصة بالمنطقة، كما يتطلب مشاريع سيتملكها الناس في المناطق المتضررة في نهاية المطاف. وفي هذا السياق، وضعت سري لانكا الآن خطة لإعادة الإعمار، بالتعاون والتشاور مع منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدوليين والعديد من منظمات المجتمع المدني. وفي ضوء أهمية مشاركة ذوي المصلحة المتعددين في الانتعاش المستدام، تجسد هذه الخطة الإرادة العامة للناس في كل منطقة محلية من المناطق المتضررة، وهذا هو الأهم. وتُجرى مشاورات مستمرة على صعيد المنظمة بأسرها توفر النطاق والفرصة لمدخلات المستفيدين في برنامج إعادة الإعمار.

وتؤدي الكوارث الطبيعية إلى نكسات كبيرة، مما يلغي مكاسب التنمية للبلدان النامية. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الأولى لكارثة سونامي، تقوم سري لانكا بعملية إعمار طويلة ومعقدة لا محالة. وقُدِّر أنه سيلزم ١,٨ بليون دولار إعادة الإعمار. وحكومة سري لانكا ملتزمة بإعادة البناء على نحو أفضل. ومن دواعي سرورنا أنه يتوقع أن يستأنف اقتصاد سري لانكا نموه هذا العام، في الوقت الذي يجري بناء البنى الأساسية التي أضر بها سونامي، وابتدأ قطاعا صيد الأسماك والسياحة في الانتعاش. كما أننا على طريق تحقيق هدف الإعمار المتمثل في بناء ٨٠ في المائة من المنازل التي دمرت، والتي يبلغ عددها ٨٠ ٠٠٠ منزل.

ومنذ المراحل الأولى لجهود الانتعاش، التزمت سري لانكا بإدارة فعالة لجهود الانتعاش، كما التزمت بالشفافية

والمساءلة في صرف الأموال. وفي هذا الصدد، عملت الأمم المتحدة معنا على وضع نظام لقاعدة بيانات المساعدة الإنمائية، مما مكن الحكومة من تنسيق جهود إعادة الإعمار بفعالية أكبر وتحديد الثغرات في العملية. ومكّن هذا النظام أيضاً الجمهور من رؤية البيانات المالية ومتابعة التقدم المحرز في أنشطة المانحين والشركاء في التنفيذ. وفي رأينا، هذا نموذج جدير بالتقليد في الحالات المماثلة.

ويمكن أن تَحِل الكوارث الطبيعية بأي مكان، وذلك كما شاهدنا في الماضي القريب. ولسوء الطالع، من الواضح أن معدل البقاء والقدرة على إعادة البناء يتوقفان على الثروة النسبية للبلد المتضرر. ولذلك، هناك عدة خطوات هامة يمكن أن يتخذها شركاؤنا في التنمية لمساعدة البلدان النامية المتضررة من الكوارث على تحقيق الانتعاش المستدام.

وفي ضوء فتح بلدان نامية عديدة اقتصاداتها على أساس أن زيادة التجارة، لا زيادة المساعدة، تولد التنمية الاقتصادية، وأن الحواجز أمام التجارة بمختلف أشكالها الموجودة في أسواق صادراتنا يمكن أن تشكل عائقاً أمام انتعاشنا ونمونا. ولذلك، فإن وصول صادراتنا إلى الأسواق، ويفضل أن يكون ذلك بموجب شروط ميسرة، على الأقل لمدة محددة، من شأنه أن يسرّع في عملية الانتعاش. فضلاً عن ذلك، فإن أعباء الدين المفرطة لا تزال تشكل عائقاً كبيراً أمام إمكانية انتعاشنا، لا سيما في ضوء ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وكمثال على ذلك، خصصت سري لانكا قبل كارثة سونامي مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لخدمة الدين في ذلك العام، وهو مبلغ لا نستطيع أن نتحمله الآن ونحن نواجه نفقات إعادة إعمار ضخمة. ونحن ممتنون لعدة بلدان على إلغائها بعض ديوننا ولعرضها وقفاً مؤقتاً لسداد الدين. إلا أننا بحاجة لاستمرار إيماءات حسن النية هذه إلى أن يكتمل الانتعاش.

تجارب كارثة سونامي في المحيط الهندي والأعاصير التي ضربت منطقة البحر الكاريبي وإعصار كاترينا والانهيارات الأرضية في غواتيمالا والمكسيك، وكذلك الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا في الشهر الماضي، توضح بجلاء الحاجة إلى وضع إدارة كوارث فعالة وكفؤة، كما توضح الحاجة إلى تخفيف الخطر على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد أبرز هذا الأسبوع زعماء جنوب آسيا هذه الحقيقة في اجتماع القمة الذي عقدوه في بنغلاديش. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعطى أولوية عليا لمبادرات إنشاء نظم إنذار مبكر عالمية ولإدماج النظم الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ولذلك، فإننا نسعى للحصول على دعم جميع الأطراف المعنية لإنشاء نظام الإنذار المبكر المقترح للتحذير من سونامي المحيط الهندي في وقت لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، حسب الجدول الزمني الموضوع.

ومن المؤسف أن الزيادة الأخيرة في الكوارث الطبيعية قوبلت بأنماط تمويل واهتمام من المانحين غير متساوية. وعدم المساواة الواضح في توفر الموارد لكل كارثة قد يكون ناتجاً عن عدة عوامل، من بينها إصابة عزيمة المانحين بالوهن. ومع ذلك، تتحمل كل دولة عضو في الأمم المتحدة مسؤولية تمكين هذه المنظمة على نحو يؤهلها للتغلب على هذه الصعوبات إلى أقصى حد ممكن في ضوء شواغلنا الإنسانية المشتركة. ومما لا شك فيه أن هذا سيمكن منظومة الأمم المتحدة من التعبئة بناءً على فترة إنذار قصيرة. وعندما تحدث كارثة طبيعية في أي مكان في العالم، ينبغي ألا تضطر الأمم المتحدة إلى الانتظار لتلقي الأموال لبدء العمل فوراً. وفي هذا السياق، تؤيد سري لانكا الاقتراح الرامي إلى تعزيز الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ الذي يتوقع أن يبدأ العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ على أساس تمويل متجدد. وبغية أن يتسنى للصندوق النجاح على الأجل

الطويل، من الضروري توفر تبرعات جاهزة لتغذيته. فضلاً عن ذلك، ستؤدي مشاركة المانحين التقليديين وغير التقليديين، وكذلك خبرة البلدان المتضررة بالكوارث الطبيعية، في إدارة الصندوق دوراً هاماً في نجاحه.

إننا نقدر تقديراً كبيراً الطريقة التي حشدت فيها منظومة الأمم المتحدة طاقتها ومواردها لتخفيف ألم المتضررين من كارثة سونامي. وفي ذلك الصدد، نشدد مرة أخرى على الدور الهام للأمم المتحدة في تنسيق مساعدات الإغاثة الإنسانية في شتى أنحاء العالم لكل الكوارث الطبيعية.

وبعد أن واجهنا مؤخرا كارثة طبيعية مثل هذه، فإننا نلاحظ بعض العوامل الهامة التي تجعل في رأينا إيصال المساعدات فعال الكلفة ويتسم بالكفاءة.

أولا، يجب تجنب الازدواجية، داخل منظومة الأمم المتحدة وفي ما يتعلق بالمساعدات الواردة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. وسيكون من الأفضل إذا استطاع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يعمل مع الحكومات الوطنية وجميع المانحين وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ثانيا، يجب أن نشجع على المشاركة الجوهرية والكبيرة على الصعيدين الوطني والمحلي في جميع جهود الإغاثة والإنعاش وإعادة التعمير. ويجب ألا تشمل هذه الجهود السلطات الحكومية الوطنية وحدها، بل أيضا منظمات المجتمع المدني الوطنية.

ثالثا، يجب استخدام الموارد المتاحة محليا، لا سيما الموارد البشرية. فذلك يقلل كثيرا من التكاليف العامة التي عادةً ما تصاحب عمليات الأمم المتحدة وبرامج المانحين الدوليين. علاوة على ذلك، يمكن لاستخدام مواد الخام المحلية والتجهيز المحلي أن يكون فعال الكلفة وأن يحدث تنمية مستدامة.

رابعا، ينبغي تعزيز الشفافية في الإجراءات التي تُتخذ على الصعيد الدولي، والأهم من ذلك تعزيزها على الصعيد المحلي. ويشمل ذلك بالضرورة كشف النفقات المالية وكيفية استخدام أموال المانحين على الصعيد المحلي.

ونظرا للتطورات الراهنة السريعة في التكنولوجيا والقدرات البشرية والتكدس المتزايد للثروة في بعض أنحاء العالم، من غير المعقول أن نترك إخواننا البشر الأقل حظا يعانون بسبب الإهمال واللامبالاة. ولم يعد بإمكان العولمة السريعة للقوى الاقتصادية والاجتماعية معا أن تتحمل مثل هذا التفاوت. ولمصلحتنا الذاتية المستنيرة أن نعمل في شراكة لتوفير الإنقاذ والإغاثة لجميع البشر، أينما يعيشون وكلما لاحت مثل هذه الاحتياجات. ويجب أن نواصل التعلم من كل كارثة كيفية تحسين أساليبنا وتعبئة الضمير الإنساني من أجل هدف نبيل وهو أن نساعد بعضنا البعض. ومن أجل ذلك، للمنظمة دور فريد يجب أن تؤديه. ويجب علينا، بوصفنا دولا أعضاء، أن نمكّن المنظمة من خلال تزويدها بالوسائل والموارد الملائمة. ولا يمكننا أن نخفق في ذلك.

السيدة أسمادي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقاريره عن المساعدات الإنسانية، وهي تقارير أثبتت الحاجة الملحة إلى التغيير في نهج التعامل مع الكوارث وحالات الطوارئ المعقدة. ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق للسيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ولفريقه على التزامهما بدورهما في تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما على إسهاماتهما خلال مرحلة الإغاثة الطارئة في البلدان المتضررة من سونامي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وفي ما تسهم إندونيسيا في مناقشة هذا الموضوع، فإنها تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي ألقاه ممثل ماليزيا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وبسبب الصراعات المستمرة حاليا والكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والزلازل وتقلبات المناخ الحادة، التي تلحق الخسائر بالمجموعات السكانية الضعيفة في أنحاء عديدة من العالم، مازال الطلب على المساعدة الإنسانية يتزايد. وتزداد الحالة تعقيدا مع زيادة الأوبئة في جميع أنحاء العالم، مثل أنفلونزا الطيور.

وتتشاطر إندونيسيا الرأي القائل إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات لتعزيز منظومتها وأدواتها وكفاءاتها الحالية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الراهنة والمستقبلية بشكل فعال. وتحتاج الأمم المتحدة إلى زيادة مواردها وتحسين التنسيق لجهودها، حتى تزداد سرعة استجابتها للكوارث في المستقبل عن طريق تسهيل إتاحة التمويل اللازم والأفراد المدربين بالشكل السليم.

وكجزء من ذلك التغيير، ولضمان تنسيق أفضل وتجنب ازدواجية البرامج في الميدان، من الضروري أن نعزز دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الهيئات ذات الصلة التي تتدخل في المرحلة الطارئة الإنسانية وتشارك في متابعة جهود الإصلاح وإعادة التعمير. كما يجب أن يكون هناك وعي بأن ثمة احتياجات إنسانية تتجاوز بكثير مرحلة الإنعاش وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع والتي لا تشملها الترتيبات الإنسانية المبكرة. وبصفة عامة، تميل الأنشطة الانتقالية المبكرة إلى التركيز على تحقيق الاستقرار وإعادة إنشاء هياكل الدولة الأساسية قبل التمكن من استكمال التقييمات الكاملة للاحتياجات.

وإلى جانب تلك التغييرات التي تهدف إلى الاستجابة لمجمل الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع، يجب اتخاذ إجراء لمعالجة القيود المالية المستمرة التي تضر العمل الإنساني. ولذلك يؤيد وفدي بالكامل توصية الأمين العام بتحويل الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ إلى صندوق للاستجابة لحالات الطوارئ مع مرفق للمنح. ومن شأن ذلك أن يضمن تمويلا فوريا لدعم الاستجابات السريعة للأزمات الإنسانية. وعلينا أن نولي ذلك الاقتراح اهتماما عاجلا.

وترحب إندونيسيا أيضا بالتزام زعماء العالم في اجتماع قمة أيلول/سبتمبر الماضي بالتصدي للتحديات الآنفة الذكر في مجال المساعدات الإنسانية، لاسيما التزامهم بتعزيز قدرات البلدان النامية على الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية والحد من آثارها. ويعود الفضل إلى زعمائنا في اتخاذهم للقرار القاضي بإجراء تطوير وتحسين إضافيين للآليات التي تزود البلدان النامية بالقدرات الاحتياطية لحالات الطوارئ.

وفي ما يتعلق بحالة البلدان النامية المتضررة من سونامي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تنوه إندونيسيا بتعيين الرئيس ويليام جيفرسون كلينتون لتولي مهمة تعزيز الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لدعم الإصلاح وإعادة التعمير والحد من المخاطر على المدى البعيد في البلدان المتضررة من السونامي. وينبغي في المستقبل القيام بمبادرات مماثلة عند حدوث كوارث عالمية لم يسبق لها مثيل.

ولأن إندونيسيا أحد البلدان التي عانت من ضراوة سونامي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على أسوأ نحو ممكن، فهي مازالت ممتنة امتنانا عميقا لتبرعات المجتمع الدولي السخية ولتضامنه. ولقد بذلت إندونيسيا من ناحيتها الجهود، وستواصل بذلها، لضمان إدارة هذه التبرعات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة بالكامل.

ومن أجل ذلك، اعتمدت إندونيسيا خطة شاملة لإصلاح وإعادة تعمير آتشيه وجزيرة نياس. وتوفر الخطة نهجا كليا وشاملا ومتكاملا لبرنامج إصلاح وإعادة تعمير يمتد خمس سنوات للمناطق الأكثر تضررا. وتقدم الخطة مبادئ توجيهية لتحقيق التفاهم وبناء الالتزام بين كل أصحاب المصلحة؛ ولتنسيق خطط مختلف القطاعات ومزامنتها ودمجها؛ ولنشر وتوزيع البيانات والمعلومات على المجتمعات المحلية والوطنية والدولية؛ ولتعزيز تضامن المجتمع المدني ومشاركته وانخراطه؛ ولوضع نظام وآلية لجمع الأموال.

ولقد أثمرت الخطة إنشاء وكالة الإنعاش وإعادة التعمير في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. والمهمة الرئيسية لهذه الوكالة استعادة مصادر الرزق وتعزيز المجتمعات المحلية في آتشيه ونياس من خلال قيامها بوضع برنامج منسق تقوده المجتمعات المحلية لإعادة التعمير والتنمية والإشراف عليه، وهو البرنامج الذي يتم تنفيذه وفقا لأعلى المعايير المهنية.

ورغم الاستمرار في إحراز التقدم، بات وفد بلدي يقدر كيف يمكن لبعض جوانب هذه العملية التأثير على وتيرة تنفيذ البرنامج ككل. وما التنسيق إلا أحد هذه الجوانب. ويجب أن يتم التنسيق لضمان حصول جميع المجتمعات المتضررة على المساعدة الكافية وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها المحددة، عن طريق الوكالات العاملة في الميدان. وكي يتم ذلك بنجاح، يجب استشارة القيادة المحلية وإشراكها في عملية التخطيط لجهود الإنعاش. لكن بسبب التباين الواسع بين نُهُج الوكالات المختلفة ومعاييرها وسرعة عملياتها، يمكن للفوضى الخطيرة أن تبطئ عمل الإنعاش.

وثمة جانب مهم آخر في التنفيذ وهو مشاركة المجتمع المحلي. وبما أن هذه المشاركة تتطلب مشاورات مضنية مع القادة المحليين لتحديد ما يجب فعله وتحديد كيفية ترتيب المشاريع حسب الأولوية لوضع تسلسل سليم للجهود، فقد ولدت انطباعا خاطئا بأن التقدم بطيء. لكن عندما تكتمل المشاورات، من المتوقع أن يجري تنفيذ إعادة التأهيل الحقيقي وأعمال إعادة الإعمار بسرعة وفعالية.

وتؤكد قيمة النهج التشاركي أيضا الأهمية الحاسمة لأن تقوم البلدان الضعيفة بتطوير قدراتها على المستويين الإقليمي والوطني لاستباق كوارث طبيعية رئيسية من خلال استعمال نظم إنذار مبكر، وتعبئة الموارد المحلية لتخفيف الآثار الإنسانية لهذه الكوارث. وتمثل الموارد الوطنية إذا توفرت عند حدوث الكوارث، خط الدفاع الأول ضد التدهور السريع في وضع المجتمعات المتضررة.

إضافة إلى ذلك، تشكل هذه الموارد جانبا حيويا من جوانب استعداد أي بلد معرض للكوارث وقدرته على مساعدة نفسه. لذلك، يجب توفير التدريب الكافي لأوائل المستجيبين المحتملين، بما في ذلك القوات المدنية، والعسكرية والأمنية التي تستطيع التحرك للحيلولة دون تحول الحالات المؤسفة إلى وضع مأساوي.

وفي ما يتعلق بالوضع في أتشي، وضعت حكومة إندونيسيا قاعدة بيانات إنعاش أتشي ونياس – التي ترتكز على قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – لرصد العمل المنفذ وتقييمه في الإقليم. وتوفر قاعدة بيانات إنعاش أتشي ونياس معلومات رسمية لتقديم تقارير عن المشاريع وتتبعها، تغطي جميع المنظمات المشاركة في عملية الإنعاش وطريقة استجابتها للاحتياجات المجتمعية المحددة.

أخيراً، أود أن أتناول مسألة المساعدة الدولية لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. فإندونيسيا تعرب عن تقديرها لتقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع (A/60/90) وتؤيد تأييدا كاملاً الرأي القائل إن الانتقال من إدارة

الأزمات والإنعاش إلى التنمية المستدامة والازدهار لا يتم إلا من خلال عملية السلام والتسوية الكاملة والنهائية للصراع. ونحث على السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولته.

وتقدر إندونيسيا أيضا، بصفتها بلداً تضرر من أمواج سونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، القيمة العملية لمختلف التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقاريره الأخرى. بيد أنه من غير الكافي تقديم توصيات سليمة، بل يجب أن تشكل هذه التوصيات مصدر إلهام لتحقيق استجابة سريعة من المجتمع الدولي.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): بينما نجتمع هنا في نيويورك، يحل الشتاء على حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ باكستاني في كشمير وهم من دون المأوى والمساعدة الضروريين. وفي الوقت نفسه، يواجه حوالي ١٠ ملايين شخص الجفاف والنقص الحاد في الغذاء في أفريقيا الجنوبية. وفي كلتا الحالتين، كانت استجابة الجهات المانحة لنداءات الأمم المتحدة بطيئة. علينا أن نواجه الحقيقة بأننا فشلنا.

ونعتقد أنه كان بالإمكان مواجهة هاتين الأزمتين الإنسانيتين على نحو مختلف – وبفعالية أكبر – لو كانت الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مجهزة بالأدوات الضرورية لمواجهة عنف الطبيعة أو عنف الإنسان.

وتتزايد أهمية دور الأمم المتحدة في المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، لأن الطلب على خدماتها بات كبيرا. والمطلوب تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، لأننا قطعنا التزاماً بتقديم المساعدة إلى المحتاجين.

وتزويد الأمم المتحدة بالموارد الضرورية أمر أساسي، لأننا نريدها أن تكون منسقاً قوياً. ولذلك، ترحب النرويج برفع مستوى الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، إلى صندوق دائم للطوارئ بإمكانه الاستجابة سريعاً للأزمات كتلك التي تعاني منها أفريقيا الجنوبية، وربما منع حدوثها. ونحن نتطلع إلى رؤية الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ وقد بدأ عمله في أقرب وقت ممكن من عام ٢٠٠٦.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غسبار مارتنس (أنغولا).

واستنادا إلى جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة في المجال الإنساني، فإن الغرض الرئيسي للصندوق هو تحسين القدرة الدولية على الاستجابة. وذلك يعني زيادة سرعة الاستجابة الإنسانية في الميدان ورفع مستوى العدالة فيها وقدرتها على التنبؤ. وهذا مطلوب بالفعل. وتتزايد الطلبات التي تواجه الأمم المتحدة ومجتمع المانحين لاستجابة سريعة ومرنة في مواجهة حالات طوارئ معقدة وذات أثر مفاجئ. إضافة إلى ذلك، ثمة ضرورة لرفع مستوى الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ بغية ضمان تركيز أفضل وأكثر تنظيما على حالات الطوارئ المهملة. وسيقوم هذا الصندوق بتوفير التمويل الذي يسمح للوكالات بالاستجابة إلى نداءات لم تمكن المانحون بعد من تمويلها مجتمعين بالقدر المطلوب.

وليس الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ هدفا بحد ذاته. فالنرويج ترى أن المعيار الأساسي لنجاح إصلاح الأمم المتحدة في المجال الإنساني هو زيادة فعالية تلبيتها للاحتياجات الإنسانية في الميدان. والصندوق خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف. وننوي إقامة تعاون وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ومع الدول الأعضاء لضمان تحول الصندوق إلى آلية مالية ناجحة.

لكننا لن نتمكن من توفير التمويل بمرونة وسرعة ما لم تتم تلبية بعض الشروط. ويجب أن يكون تركيب الفريق الاستشاري مرنا وغير بيروقراطي. ويجب أن تكون

هناك معايير واضحة لتخصيص الموارد. ويجب أن تكون هناك قيادة قوية ودرجة عالية من التوافق – بين الأمم المتحدة والمانحين وبين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على حد سواء – بشأن كيفية تطبيق تلك المعايير من الناحية العملية. ويجب أن يكون هناك تقييم دقيق للاحتياجات وآليات سليمة للمحاسبة والإبلاغ. ونود أيضاً أن نشهد حواراً أفضل وأكثر تنظيماً مع المنظمات غير الحكومية بشأن كيفية تحسين القدرة على الاستجابة.

وتقتضي منح المساعدة الإنسانية الجيدة أن يكون تمويل المساعدة الإنسانية كافيا، ومرنا ويمكن التنبؤ به. وسيوفر لنا الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ فرصة لترويج مستويات أعلى من التمويل من جانب الجهات المانحة ولنثبت عمليا القيمة الحقيقية لمبادئنا الخاصة بالمساعدة الإنسانية. هدفنا – أو ولايتنا – هو تحسين الاستجابة لطلبات المساعدة الإنسانية، وليس إعادة توزيع الأموال.

لقد آن الأوان للتخلص من النقص الأبدي في تمويل الآليات الاحتياطية وآليات التأهب للكوارث. لذلك وعدت الحكومة النرويجية بتقديم ٢٠٠ مليون كرونة نرويجية – ما يقارب ٣٠ مليون دولار – إلى الصندوق. وتلك مبالغ إضافية، ونحث الجهات المانحة الأخرى على المساهمة بنفس المبلغ.

السيد بريس غوتييريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تعرب غواتيمالا عن تأييدها التام للبيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة بشأن هذا الموضوع. وسنعلق أولاً على التعاون الدولي بشأن المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، وسنعلق ثانيا على التحسن الذي شهده الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ.

لا شك أن القضايا الإنسانية تكتسي أهمية أساسية في سياق حالات الطوارئ. بيد أن مناقشاتنا وتجاربنا المشتركة بينت أن الحد من المخاطر والإجراءات الوقائية فيما يتعلق بالأشخاص الضعفاء هما الطريقة المثلى للإسهام في التخفيف من آثار الكوارث.

ولهذا السبب، تؤيد غواتيمالا التوصية التي قدمها الأمين العام ومفادها أنه ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة وحكومات الدول المانحة تعزيز قدرات البلدان المعرضة للكوارث على التأهب لها والتخفيف من حدتها، علاوة على الانتعاش في ما بعد الكوارث في إطار الحد من مخاطر الكوارث.

ويتطلب التغلب على هذه المشاكل استجابة عالمية – ومن هنا تأتي أهمية تعزيز التعاون مع الحكومات وتقديم المساعدة الفنية لها، ليتسنى اتخاذ إجراءات ملموسة في مجال منع الكوارث والتخفيف من حدتها.

وللأسف، بينت العواصف والأعاصير التي حدثت مؤخراً، مثل ستان ووليما وبيتا، ضعف أمريكا الوسطى في مواجهة الكوارث الطبيعية. ومن المعروف على نطاق واسع أن المنطقة معرضة للأعاصير والعواصف والفيضانات والانزلاقات الطينية خلال الفترة الواقعة بين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر؛ وأنها معرضة للجفاف وحرائق الغابات في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر وحزيران/يونيه؛ وأنه في غضون سنة، بدءا من حزيران/يونيه، يمكن أن تضربها الثورات البركانية والزلازل والأمواج المدّية العارمة.

وغواتيمالا، بحكم موقعها الجغرافي وميزاتها الجيولوجية، بلد يتسم بالتعددية والتنوع في الطبيعة والمناخ – بلد شديد الضعف والتعرض لمختلف أنواع الكوارث.

لقد تعلمنا بالتجربة المرّة أن الكوارث، بالإضافة إلى آثارها المدمرة على أمن البشر والتنمية المستدامة، يمكن أن

تفرض أيضا تهديدات على النسيج الاجتماعي. فكارثة الانزلاقات الطينية التي أحدثتها الأمطار الجارفة الشهر الماضي نتيجة إعصار ستان، لم تسبب أضراراً بالغةً في البنية التحتية لغواتيمالا فحسب بل تسببت أيضاً في وفاة عدد كبير من الأشخاص في المجتمعات التي يمثل السكان الأصليون الأغلبية فيها، مما كان له ضرر كبير على النسيج الاجتماعي في البلد.

وفيما يتعلق بالتوصية التي تدعو إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، نوافق على أن ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي، الذي مكّننا من بلوغ مستوى أعلى من التنسيق في التعامل مع الكوارث. ولهذا السبب، تؤيد غواتيمالا بقوة الجهود المبذولة في المنطقة في سياق منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. ونتعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة في هذا الصدد كجزء من جهودنا لمساندة العمل الذي يؤديه مركز تنسيق اتقاء الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى.

وبالانتقال إلى موضوع تعزيز الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ، توافق غواتيمالا على أن ثمة حاجة لتحديثه وترحب بالاقتراح المقدم بهذا الشأن والوارد في تقرير الأمين العام. وندرك أن تعزيز الصندوق الحالي لن يتطلب إصلاح مجمل نظام الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات الإنسانية فحسب بل أيضا إنشاء آلية للرد السريع أكثر كفاءة يتوافر لها التمويل المضمون المتاح للجميع على نحو منصف.

ويؤيد وفد بلدي تحديث الصندوق لا سيما تحسين الاستجابة الإنسانية في حالات الأزمات ناقصة التمويل. ونعتقد أن تلك هي الطريقة المثلى للتأكد من أن حالات الطوارئ ”التي لم تكن موضع اهتمام“ باتت تلقى الاهتمام الذي تستحقه. ويعتبر وفد بلدي أن جميع الكوارث الطبيعية تكتسي الأهمية نفسها وأنه لا يجوز تصنيفها بحسب عدد الوفيات أو حجم الدمار أو نطاق التغطية الإعلامية الدولية. وقد بينت كارثة أمواج سونامي في المحيط الهندي بوضوح أنه بالإمكان جمع مبالغ مالية ضخمة جدا إذا توفرت الإرادة السياسية الضرورية وتم الوفاء بالالتزامات.

وفي هذا الصدد، نود أن نعبر عن قلقنا إزاء المعايير والمبادئ التوجيهية المزمع تطبيقها في تشغيل الصندوق الجديد، لا سيما فيما يتعلق بالدور الذي سيضطلع به الفريق الاستشاري في تخصيص الأموال. وإنه بالتأكيد لإجراء طبيعي وجود هيئات أو لجان تتولى المسؤولية عن اتخاذ القرار بمنح أو حجب المساعدة المالية. بيد أننا لا نعتبر ذلك الترتيب الأنسب في حالات الطوارئ، حيث يكون الزمن الذي تستغرقه الاستجابة جوهريا. وينظر وفد بلادي حالياً في المسألة، لكننا نود أن نشير إلى أن أية عملية يجري من خلالها اختيار الفريق يجب أن ترتكز، على الأقل، على توزيع جغرافي مناسب ومنصف.

وتأتي إجراءاتنا في الإطار الذي وضعه القرار ١٨٢/٤٦، لا سيما مبادئ الحياد والنزاهة والإنسانية، فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية.

وترى غواتيمالا ضرورة مراعاة التقاليد الخاصة لكل بلد. فبين سكان غواتيمالا نسبة كبيرة من السكان الأصليين، الذين تسهم تقاليد مجتمعهم إسهاماً أساسياً في الإدارة الناجحة لنظام الإغاثة في حالات الأزمات الإنسانية وفي نجاح عمليات الانتعاش في ما بعد الكوارث.

ويهدف تحديث الصندوق إلى إنقاذ حياة البشر، لكننا لا نستطيع تجاهل مسألة الانتعاش في ما بعد الكوارث. وكما قال الأمين العام عن حق، الفجوات موجودة في قدرات آليات الأمم المتحدة على دعم الانتعاش في ما بعد الكوارث. وتؤيد غواتيمالا جهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع منهاج عمل دولي للانتعاش بغية سد تلك الفجوات.

ونعرب عن امتناننا للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة بهدف تعزيز تنسيق المساعدة للإغاثة من الكوارث الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة وجميع البلدان المشاركة في الكفاح الذي لا ينتهي أبداً من أجل التخفيف من عواقب الكوارث. وفي هذا الصدد، نقدر المساعي التي يبذلها وكيل الأمين العام ومكتب منسق الشؤون الإنسانية.

ختاماً، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للمجتمع الدولي على ما أبداه من تضامن في أعقاب التدمير الذي أحدثه إعصار ستان. وأود أيضاً أن أشكر الدول الأعضاء على دعمها لمشروع القرار الذي قدمه وفد بلدي بشأن المساعدة الإنسانية والمساعدة المخصصة للانتعاش في ما بعد الكوارث للسلفادور وغواتيمالا، والذي اعتمدته اللجنة الثانية بتوافق الآراء يوم الجمعة الماضي.

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على إعداد وتقديم تقارير عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وتضم الوثائق تقييما شاملا للمناطق التي تعاني من عواقب الكوارث الطبيعية وللعمل الذي تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة واستعادة الحياة الطبيعية في تلك المناطق.

وتتضمن التقارير توصيات ملموسة بشأن تعزيز وتنسيق الجهود المشتركة، وأيضا بشأن تقديم المساعدة للتخفيف من عواقب الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان.

كانت السنة الماضية صعبة للغاية فيما يتعلق بعدد الكوارث الطبيعية التي أصابت العديد من الدول، والتي نجم عنها وفاة مئات الآلاف من الأشخاص، وتشرد الملايين الذين تركتهم الكوارث من دون أية سبل للبقاء. وقد كان للآثار المدمرة التي خلفتها أمواج سونامي في المحيط الهندي، والزلزال الذي ضرب باكستان والهند، والفيضانات في جنوب آسيا، والأعاصير في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى الانزلاقات الطينية والعواصف الثلجية في آسيا الوسطى وغيرها من الكوارث الطبيعية عبء ثقيل على حكومات وشعوب البلدان المتضررة. ونحن مقتنعون قناعة راسخة بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يستمر في اللامبالاة إزاء هذه المآسي، التي يمكن أن تضرب أياً كان وفي أي مكان. ونعتقد أن المجتمع الدولي لا يستطيع التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية إلا بتضافر الجهود.

ويجب أن نبني على المبادرات، في أقرب وقت ممكن، لإقامة نظام دائم للإنذار المبكر من الكوارث الطبيعية. والأمر ذو الأهمية القصوى هنا للبلدان والمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية هو تقديم المساعدة في الوقت المناسب.

وعلى أساس إيماننا بالقيم والمبادئ الإنسانية المشتركة، قدمت جمهورية كازاخستان المساعدات حسب قدرتها إلى ضحايا سونامي المحيط الهندي والزلزال في باكستان. ونعتقد أن وفاءنا بالتزاماتنا بتقديم المساعدة، من البلدان المانحة أولا، وقيام البلدان والمنظمات الدولية بتعزيز التنسيق والدعم، يساعدان على تجاوز الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وينقذان أرواح آلاف البشر في المناطق المتضررة.

وكما يؤكد الأمين العام في تقريره عن الاستفادة إلى أقصى حد من الجهود الدولية المبذولة لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها (A/60/443)، بعد ١٩ عاما من وقوع الحادثة في محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل مازال مئات الآلاف من الأشخاص في بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا يعانون من هذه الآثار، التي تشمل زيادة الإصابة بالسرطان.

ولم نتمكن من إصلاح سبُل كسب العيش لسكان المناطق المتضررة الذين عصفت هذه الكارثة بحياتهم. وأود هنا أن أؤكد على أن الكوارث الإشعاعية، بخلاف الكوارث الأخرى، يمتد نطاق أضرارها إلى أبعد من منطقة الأزمة نفسها وتجاوز آثارها يتطلب عقودا.

وفي السنوات التي مرت منذ وقوع الكارثة، قامت بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا وحكومات بلدان عديدة ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية بأعمال كبيرة لتقليل الآثار الناجمة عن تلك الحادثة، التي أضرت بسكان المنطقة وبيئتها. وترحب كازاخستان بالعمل الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة في دعم استراتيجية إنعاش جديدة للمناطق المتضررة. والخطوات العملية التي تتخذها وكالات وصناديق الأمم المتحدة في هذا المجال ستسهل بالفعل الإنعاش المبكر للأفراد والبيئة في المنطقة.

ونحن نقدر كثيرا المساعدة التي تقدمها البلدان المانحة في تنفيذ المشاريع المختلفة في المناطق المتضررة في بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا. وأود أن أنوه بمشروع تشيرنوبيل للتطبيب من بُعْد، التابع لمنظمة الصحة العالمية؛ ومشروع اليونيسيف المعني بتعليم المهارات الحياتية وأسلوب الحياة الصحي في المناطق المتأثرة بتشيرنوبيل؛ والمشروع السويسري لتحسين الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. وتضرب هذه المشاريع مثلا لعملية البحث عن سبل جديدة للإنعاش وتقديم المساعدة لكل المتضررين من حادثة تشيرنوبيل.

وسيشهد شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إحياء الذكرى السنوية العشرين لهذه الكارثة، التي هي إحدى أسوأ الكوارث في التاريخ. ونعتقد أن هذه الذكرى السنوية ستكون حدثا دوليا كبيرا وستذكّر المجتمع الدولي مرة أخرى بالآثار التي لا يمكن التنبؤ بها لهذه الأنواع من الحوادث. كما أنها ستلفت انتباه المجتمع الدولي إلى احتياجات الذين عانوا من الحادثة وستحشد المزيد من المساعدات لتخفيف الآثار الناجمة عن الكارثة.

ونحن نؤيد الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام لتنظيم جلسة تذكارية خاصة للجمعية العامة تُكرس للذكرى السنوية العشرين لحادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، ونؤيد أيضا اقتراح إعلان ٢٦ نيسان/أبريل يوما لإحياء ذكرى ضحايا الحوادث الإشعاعية.

وتؤيد كازاخستان اعتماد مشروع القرار A/60/L.19، المتعلق بتشيرنوبيل، الذي تم تقديمه إلى الدورة الحالية للجمعية العامة، وهي أحد مقدميه.

السيدة دشتي (الكويت) (تكلمت بالانكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويود وفدي أن يركز بيانه على البند ٧٣ (أ) من جدول الأعمال، المعني بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

وتود الكويت أن تعرب عن خالص تعازيها ومواساتها للحكومات والشعوب التي كانت ضحايا الكوارث الطبيعية التي ألحقت أضرارا كبيرة بسبُل كسب العيش والاقتصاد في بلدان عديدة في جنوب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية.

إن الاستجابة السريعة من المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات المالية في بذل جهود الإغاثة الإنسانية الفورية تعبر عن روح التضامن والتعاون الدوليين. ولقد استجابت الكويت بسرعة لهذه الأزمات من خلال تقديم المساعدة المالية والإغاثة الإنسانية، حيث خصصت ١٠٠ مليون دولار لضحايا كارثة السونامي و ١٠٠ مليون دولار لضحايا الزلازل الأخيرة في جنوب آسيا.

ولقد أناطت الكويت بالهلال الأحمر الوطني في الكويت مهمة التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والسلطات المختصة في البلدان المتضررة في إيصال هذه المعونة. و بالإضافة إلى تلك الإغاثة الفورية، ستواصل الكويت معالجة مسألة التعمير والتنمية. وفي الحقيقة أسندت الكويت للصندوق الكويتي مهمة متابعة الجانب التعميري في برنامج مساعداتها.

إن الدمار الذي تسببت فيه مؤخرا الكوارث الطبيعية ينبغي أن ينبهنا جميعا إلى ضرورة التعاون بشكل أوثق لإنشاء نظام للإنذار المبكر وضرورة تنسيق الجهود لتوفير المعونة والإغاثة فور وقوع الكارثة الطبيعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز أيضا على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية الحالية لتلبية متطلبات الإصلاح والتعمير.

ونشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على جهوده في تعزيز وتنسيق الاستجابة للكوارث بين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والبلدان المانحة. ونحن ندعم الجهد المستمر الذي يبذله المجتمع الدولي لإيجاد سبل لتعزيز قدرات الاستجابة السريعة في توفير الإغاثة الإنسانية. كما نود أن نعرب عن التقدير للدور الهام الذي تؤديه الجمعية الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الاستجابة للكوارث.

ختاما، نؤكد على ضرورة أن يفي المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المانحة والمؤسسات المالية، بما تتعهد به بسرعة حتى تظل الأموال والمساعدات اللازمة لدعم جهود التعمير متوفرة.

السيدة سينغ (نيبال) (تكلمت بالانكليزية): تولي نيبال أهمية كبيرة لأعمال الأمم المتحدة المكرسة لتعزيز المساعدة الغوثية والإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة من النشاط البشري. ويعرب وفدي عن خالص شكره للأمين العام على تقاريره المختلفة التي تقدم معلومات وافية بشأن الأعمال الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات على نقطة أو اثنتين يراهما وفدي على قدر خاص من الأهمية.

ما زالت في مخيلتنا ذكريات الخسائر الهائلة التي لحقت بالأرواح والممتلكات بسبب سونامي المحيط الهندي، والأعاصير التي شهدتها منطقة البحر الكاريبي، والزلازل التي وقعت هذا العام وفي عام ٢٠٠٤. ويشترك وفدي في الإعراب عن عميق العزاء والمواساة لجميع الضحايا ولأسرهم ولشعوب أفغانستان والهند وباكستان، التي عانت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات من جراء الزلزال الهائل الذي وقع في جنوب آسيا الشهر الماضي. ونعرب عن تقديرنا للمجتمع الدولي لما أبداه من استجابة متضافرة في مجال توفير المساعدة الغوثية الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية. وكان من دواعي سرور حكومة صاحب الجلالة ملك نيبال أن تنضم إلى الآخرين في تقديم إسهام متواضع لجاراتنا الصديقة في وقت شدّتها.

من الواضح أن الكوارث الطبيعية قد ألحقت أضرارا بالغة بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وبالهياكل الأساسية والبيئة. فقد أصبح الملايين من الناس بلا مأوى. وتضررت بشكل كبير القطاعات الأكثر ضعفا في المجتمع، كالنساء والأطفال، ولا سيما اليتامى والأرامل. ونشكر الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها على ما قامت به من أعمال قيمة في توفير الإغاثة في حالات الطوارئ لأولئك الضحايا، فضلا عن مساعدتها لهم في أعمال إعادة الإعمار وإعادة التأهيل على المدى البعيد.

وتشكل الكوارث الطبيعية المتكررة كالزلازل والفيضانات والأعاصير تحديا كبيرا للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالسلام والتنمية المستدامة في العالم. ويحتاج كثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها، إلى المساعدة التقنية والمالية لتعزيز قدرتها الوطنية على التعامل مع مختلف مراحل مواجهة الكوارث الطبيعية، بما فيها الوقاية والاستعداد والتخفيف من حدتها والإنعاش وإعادة الإعمار.

ويشترك وفدي مع الآخرين فيما أعربوا عنه من قلق إزاء عدم كفاية الاستجابة من حيث الموارد المالية والتقنية اللازمة لأغراض المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإعداد استراتيجيات متعددة الجوانب لتعزيز الشعور الوطني بامتلاك زمام الأمور، والنهوض بالقيادة الوطنية، وبالقدرات المتعلقة بمواجهة الكوارث، بما في ذلك الحد من المخاطر وتعبئة الموارد. ونرحب بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/432) بشأن تحسين الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ ، والمتعلقة بإدراج عنصر خاص بالمنح إلى جانب عنصر القروض القائم حاليا لدى الصندوق. وليس لدينا اعتراض على تغيير اسم الصندوق إلى الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ.

والكوارث الطبيعية من أكبر العوائق التي تعترض طريق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة في بلدي. ونظرا لظروف نيبال الجغرافية والمتعلقة بالتضاريس فهي عرضة للزلازل. وتشمل الكوارث الكبرى الأخرى التي تتعرض لها نيبال بالإضافة إلى الزلازل الفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية والأوبئة والفيضانات الناشئة عن انفجار البحيرات الجليدية، والحرائق والأخطار الإيكولوجية. وما برح بلدي على مر السنين يعاني الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات، فضلا عن الضرر الذي يلحق بهياكله الأساسية الإنمائية، نتيجة للزلازل والفيضانات.

وعلى الصعيد الوطني، يحدد قانون الإغاثة من الكوارث الطبيعية لعام ١٩٨٢ في نيبال، بصيغته المعدلة، التدابير التي يتعين اتخاذها في المراحل المتعلقة بفترة ما قبل وقوع الكوارث، وبالتأهب للكوارث والتصدي لها، وتقديم الإغاثة فور وقوعها، وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل في أعقابها. وقد أنشئت آليات مؤسسية مختلفة يمتد نطاقها من الصعيد المحلي إلى الصعيد الوطني. وتضطلع اللجنة المركزية للإغاثة من الكوارث الطبيعية، التي يرأسها وزير الداخلية، بالمسؤولية عن وضع السياسات والبرامج والقيام بالأنشطة التي تعالج الكوارث الطبيعية. وتعلق حكومة صاحب الجلالة أهمية على جهود التعاون مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في القيام بتلك البرامج. ويساعد البرنامج التشاركي لإدارة الكوارث على إيجاد الوعي العام وتعزيز قدرات إدارة الكوارث الطبيعية.

وبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، تسببت الأنشطة الإرهابية في السنوات الأخيرة في إزهاق كثير من الأرواح وإلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات وبالهياكل الأساسية الإنمائية للبلد. وتلتزم حكومة جلالة ملك نيبال التزاما كاملا بكفالة سلامة وأمن الشعب وإعادة إحلال السلام والاستقرار. كما أنها توفر الإغاثة الإنسانية للمشردين داخليا. ويحث وفدي المجتمع الدولي على تقديم الدعم لتعزيز جهودنا الوطنية وإكمالها.

وترمي المساعدة الإنسانية إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تعاونه مع البلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية، بهدف تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بتوفير الإغاثة المعززة في حالات الطوارئ لضحايا الكوارث الطبيعية.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفدي عن امتنانه للمجتمع الدولي لما يقدمه من الدعم وما يعرضه من مساعدة لمعاونة المجتمعات المحلية المكسيكية التي تضررت بشدة من تعرضها للإعصارين ستان وويلما خلال موسم الأعاصير الحالي.

وفي السنتين الماضيتين، شهدنا كوارث طبيعية سببت قدرا كبيرا من الخسائر في الأرواح وأدت إلى تدمير الهياكل الأساسية. وكبادرة على التضامن، ومع مراعاة أننا أنفسنا نمر بمرحلة الإنعاش، قدمت المكسيك تبرعات مالية وعينية لدعم الجهود المبذولة لمساعدة ضحايا الأعاصير في الولايات المتحدة وغواتيمالا والسلفادور.

كذلك يشرفني أن أعلن أن بلدي سيشارك مشاركة نشطة في مؤتمر المانحين المقرر عقده في إسلام أباد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وسنقدم قريبا مساهمة تم تخصيصها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بغرض تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية في باكستان.

وقد تأثر نحو ٣٠٠ مليون شخص من جراء مختلف الكوارث الطبيعية في الأشهر الأخيرة. وتبلغ الخسائر المادية مئات الملايين من الدولارات. ومن دواعي الأسف أن غالبية الضحايا في جميع تلك الحالات هم من السكان الذين لديهم أقل حظ من الموارد.

ولهذا السبب نشدد على ضرورة مضاعفة جهودنا لتعزيز استراتيجيات التصدي للكوارث الطبيعية، من منظور طويل الأمد وضمن إطار ثقافة حقيقية للوقاية، على أن يدعم ذلك تعزيز التنمية. وبالمثل، نعلق أهمية كبيرة على تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها، مع إيلاء الأولوية العليا لأشد القطاعات تعرضا لها.

ومن الضروري أن نحاول، نحن الدول الأعضاء في المنظمة، أن نحد من المناقشات اللانهائية التي نجريها بشأن الإطار المفاهيمي، وأن نعود إلى إجراء مناقشة أقرب إلى الطابع العملي للمسائل الجوهرية، من قبيل تحديد سبل العمل العامة لأغراض إيصال المساعدة الإنسانية على وجه السرعة وبشكل فعال، فضلا عن وضع استراتيجية للتنسيق تشترك فيها الدول والمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، بهدف توجيه المساعدات إلى تلبية للاحتياجات الفعلية وتجنب عدم التنسيق في تدفق الموارد.

وقد شارك وفدي مشاركة فعلية في المؤتمر العالمي المعني لحد من الكوارث، الذي عقد في كوبي باليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وهو يرى أن ذلك التنفيذ لإطار عمل هيوجو يشكل أساسا ممتازا لتحقيق الأهداف التي وصفتها من فوري.

بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن تلك الجهود ستكون جميعا بلا طائل ما لم تقترن بخطط وطنية وعالمية لحماية البيئة. ونظرا للدليل القاطع على الصلة بين العدد المتزايد للكوارث الطبيعية والدمار المتواصل لبيئتنا، نأسف أسفاً شديدا على رفض بعض الدول التوقيع أو المصادقة على المعاهدات الدولية ذات الصلة – وعلى وجه التحديد بروتوكول كيوتو – الذي من شأن تنفيذه التام أن يساهم مساهمة هامة في استقرار نظامنا الإيكولوجي.

تؤيد المكسيك التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن هذا البند. ونؤكد من جديد التزامنا بالإطار الدولي لتنظيم تقديم المساعدة الإنسانية، على هدي مبادئنا التوجيهية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة، مع الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

غير أننا نلاحظ مع عميق القلق الاتجاه الحالي لتفسير تلك المبادئ بطريقة تعوق وصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان المتضررين عندما لا ترغب الدولة التي تمارس

السلطة القضائية عليهم في حمايتهم أو عندما تعجز عن ضمان الوفاء بواجبها عن حمايتهم.

بالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق من الانتقائية في الاهتمام المولى لاحتياجات البلدان التي تمر بأزمات إنسانية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الموارد المخصصة لحالات الطوارئ تلك ينبغي ألا تحددها اعتبارات سياسية أو مصالح مخالفة لمبادئ المساعدة الإنسانية. لذا اعتمدت حكومة المكسيك سياسة تقديم التبرعات دون تحديد الجهة المتبرع لها – مثل تلك التي أعلن عنها ممثل باكستان – لتمكين الكيانات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من تقديم المعونة التي تلبي الاحتياجات في الميدان.

وتمشيا مع ذلك الموقف، ما فتئ بلدي يؤيد بنشاط توسيع الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، الذي سيعجل تعزيزه من استجابة المنظمة للأزمات الإنسانية ويوفر التمويل للأزمات التي تفتقر إلى الموارد الكافية بسبب عدم استئثارها بالاهتمام على الصعيد السياسي. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن الحكومة المكسيكية تجري مشاورات داخلية لتحدد متى يمكنها المساهمة في الصندوق.

أخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية التي يوليها وفدي لمرحلة الانتقال من حالة الطوارئ إلى التنمية. وإننا مقتنعون بأننا، بقدر ما نمنح أولوية كبيرة لمراحل الوقاية والإعمار والتعزيز المؤسسي، سنهيئ الظروف المواتية للسلام والاستقرار الاجتماعي. لذا تؤيد المكسيك المناقشات المتعلقة بإنشاء لجنة بناء السلام وتشارك بنشاط فيها. ويحدونا الأمل أن نرى تلك الجهود تترجم إلى أعمال في أقرب وقت ممكن، تمشيا مع الالتزامات التي أُعرب عنها في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ الذي عقد في أيلول/سبتمبر.

السيدة هولغوين (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونشكر الأمين العام على تقاريره عن المساعدة الإنسانية. ونهنئ يان إغلند على التزامه ونشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على عمله. ونهنئ موظفي المكتب على التزامهم بتقديم المعونة الإنسانية وتفانيهم.

نود أن نؤكد مرة أخرى على تضامننا مع ضحايا أمواج سونامي في المحيط الهندي، والزلزال الذي حدث في باكستان والأعاصير في منطقة البحر الكاريبي وخليج المكسيك. إن منظومة الأمم المتحدة تتصدى للتحدي الكبير المتمثل في تقديم العون في الإعمار وفي المساعدة على العودة إلى الحياة الطبيعية للناس في المناطق المتضررة، وهي تعمل عن كثب مع حكوماتهم لتعزيز استراتيجيات وبرامج طويلة الأمد تسمح بتنفيذ تدابير إنعاش فعالة.

ويجب تقديم المساعدة الإنسانية عن اقتناع عميق بالعمل والتعاون مع الدول وبدعم مساعي الدول إلى تحسين قدرتها على الاستجابة وبنيتها التحتية حتى تتمكن من مواجهة تلك التحديات بصورة أفضل. تلك هي الطريقة الوحيدة لكفالة الاستدامة في التعامل مع حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، يجب أن تقدم المساعدة بطريقة تدعم المبادئ التوجيهية المتمثلة في الحياد والنزاهة والإنسانية.

يجب أن نكون صارمين في منع تسييس المساعدة الإنسانية واحترام مبادئها الإرشادية. والفشل في ذلك سيضعف قدرة المنظمة على الاستجابة، ويفضي إلى فقدان المشروعية والمصداقية. إن وضع استراتيجيات تزيح الدول وتضعف قدرتها على الاستجابة لن يثمر الفوائد المرجوة. وإنشاء أطر تشغيلية لحالات محددة لن يكون ايجابيا

للمنظومة. ويجب عدم الخلط بين النجاح القصير الأجل والاستدامة والقدرة على التعامل مع حالات الطوارئ.

إن التركيز على الاحتياجات هام؛ إذ يكفل احترام المبادئ وتوفير الاستجابات الكفؤة والفعالة لحسم المشاكل المحددة. ومثال لجنة الصليب الأحمر الدولية ينبغي أن يكون القاعدة، لا الاستثناء، في مجال المساعدة الإنسانية. فالمصداقية والشرعية اللتان تتحلى بهما لجنة الصليب الأحمر الدولية ينبعان من عملها الممتد طوال عقود في جميع أنحاء العالم وفقا للقانون الإنساني الدولي. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستفيد من تلك التجارب الناجحة.

لقد طلب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن ندرس مقترحه للصندوق المركزي المتجدد للطوارئ. ويعتقد وفدي أن الجهود المبذولة لتحسين تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة تستحق الدراسة والتحليل، وذلك واحد منها. ويجب على الأمم المتحدة أن تستعرض المقترح من دون إضعاف قدرتها على صنع القرار في هذا المجال. ولا نوافق على أن يطلب من الجمعية العامة إنشاء هياكل جديدة ثم لا تتلقى بعد ذلك تقارير عنها. وإذا فعلت الجمعية ذلك فستظل تفقد قدراتها على الإدارة وصنع القرار والإشراف.

يجب تحديث الصندوق بغية إخضاعه للمساءلة أمام الجمعية العامة، التي يجب أن ترشد عمله وأولوياته لضمان أن يلبي الصندوق الاحتياجات الناجمة عن حالات الطوارئ. والخضوع للمساءلة أمام الجمعية يتجاوز مجرد تقديم تقرير سنوي عن إدارة الصندوق، نكتفي نحن بالإحاطة به علما. ونعتقد أن الجمعية العامة يجب أن تشرف على إدارة الصندوق، وإننا مستعدون للعمل مع الدول الأخرى لإيجاد أفضل سبيل لفعل ذلك. وهذه العملية ستجعل من الممكن تنشيط الجمعية العامة.

لقد كانت هذه السنة صعبة بصورة خاصة للمساعدة الإنسانية. ويؤيد وفدي المبادرات الساعية إلى تحسين هذه المساعدة، مع مراعاة أن الموافقة والتعاون من جانب الدول ضروريان لعملها.

السيد موروتي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره عن المساعدة الإنسانية.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة.

يشير مركز بحوث الأوبئة الناتجة عن الكوارث إلى أن التكاليف الاقتصادية للكوارث الطبيعية ازدادت ١٤ ضعفا منذ عقد الخمسينات، دون الإشارة إلى الخسائر في الأرواح. وتلك الكوارث تنبهنا إلى ضخامة التحدي الإنساني وإلى الحاجة الملحة إلى المزيد من العمل المنسق والفعال في سائر منظومة الأمم المتحدة. وهذا الموقف الجديد يجب أن يواجه أيضا القيود الأساسية للمنظمة من حيث الافتقار إلى الموارد الإنسانية والمالية اللازمة لتقليل المخاطر والحاجة إلى تحسين وزيادة أنشطتها الغوثية في حالات الكوارث.

ومما له أهمية، في هذا السياق، أن نفرق بعناية بين منشأ كل نوع من أنواع الكوارث وسماته، وما يحتمل أن يترتب عليه من أضرار والتدابير الرامية للتخفيف من تلك الأضرار. فهناك كوارث ترجع بوضوح إلى أسباب من الطبيعة، مثل الثورات البركانية، والزلازل وتسونامي، وهي لا يمكن الحيلولة دون وقوعها ولا تشكل سوى ١٥ في المائة من جميع الكوارث. ثم هناك كوارث تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالإنسان ومن ثم تتطلب أن نعدل عاداتنا

الإنتاجية والاستهلاكية وأسلوب حياتنا للحيلولة دون وقوع تلك الكوارث.

ومن بين العناصر التي يحتمل أن تسبب الضرر، ينبغي أن تأخذ الاستراتيجيات التي تصمم وتنفذ في اعتبارها نقص الإرادة السياسية، والنماذج الإنمائية غير المناسبة، وعجز الإدارة، وعدم المساواة بين السكان وتزايد ضعف البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ولا سيما البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر، والصراعات، والأمراض، والافتقار إلى الأدوية ومرافق الرعاية الصحية، ضمن أشياء أخرى.

ووفقا لما جاء في تقرير حديث للبنتاغون بشأن تغير المناخ، أصبحت البيئة الآن عاملا من عوامل الاستقرار والأمن الدوليين. ويستند هذا التأكيد على الاستنتاجات التالية.

إن ارتفاع درجة الحرارة عالميا يمكن أن يؤدي إلى شلل مفاجئ في تيارات المحيط من شأنه أن يؤدي إلى فصول شتاء أشد قسوة، وانخفاض حاد في درجة رطوبة التربة، وإلى التصحر، وشدة الرياح، وحرائق الغابات، والأعاصير الحلزونية، وزيادة حدة ظاهرة النينو، والسيول، والعواصف، والأعاصير المدارية والفيضانات في بعض مناطق العالم.

ثانيا، من شأن تغير المناخ، الذي تختلف تأثيراته حسب المنطقة والموسم، أن يسهم في فقدان التنوع البيولوجي، ويضر بجانب كبير من الإنتاج الغذائي في العالم ويؤثر تأثيرا شديدا عن الطاقة وموارد المياه العذبة.

ويود وفدي أن يركز على الاستراتيجيات الضرورية التالية.

أولا، علينا أن نعمل بطريقة شاملة ومنهجية ويجب علينا إنشاء نظام للإنذار المبكر يتسم بحسن التوقيت والخلو من القيود، وتحسين قدرات الاستجابة السريعة، والاستفادة من العناصر المحلية الفاعلة القريبة من موقع الكارثة. ويتعين علنا وضع تدابير وقائية، تشمل القيام بحملات للتوعية، وتنظيم برامج للتأهب للكوارث، والتخفيف من آثار تلك الكوارث والانتعاش، وبرامج للتأهيل، والتعمير واستعادة السلطة وحكم القانون. وفضلا عن ذلك، علينا تيسير سبل العيش المستدامة بالاعتماد على الذات وتهيئة ظروف مواتية للتنمية. وينبغي تشجيع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، وكذلك مشاركة الخبراء ونقل التكنولوجيا والمعرفة العملية.

ويجب علينا تعريف الأدوار المحددة وتحسين قدرات الدول، وقدرات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، وقدرات المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والحكومات المحلية، والمجتمعات، والعسكريين، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، وغير ذلك من العناصر الفاعلة داخل المجتمع المدني.

ولذلك، تقترح بيرو أن تتخذ الأمم المتحدة الإجراءات المحددة التالية. يتعين علينا تحسين قدرتنا على الاستجابة السريعة الفعالة للكوارث الطبيعية من خلال إدخال تعديلات على فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق. فيما يتعلق بتقييم الأضرار والاحتياجات، وعن طريق تعزيز الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث الطبيعية.

ومن المهم أيضا تعزيز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من خلال توفير موارد الدعم المادي، والمالي، والتقني، والبشري اللازمة لتحقيق هدفه الرامي إلى تحسين نوعية وكمية المساعدة الإنسانية. وبهذه الطريقة يصبح مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية قادرا على تنسيق المساعدة

الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان بقدر أكبر من الفعالية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية في ضوء خبرته الواسعة، ومكانته في مجال المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث، أن يصدر تقارير سنوية عن أنشطته في مجال الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية تتضمن تقييما لتجاربه كما تتضمن توصيات عامة وتوصيات محددة.

وفي هذا السياق، أود أن أبرز الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية فهو اقتراح بالغ الأهمية وجدير بالدراسة. وإنني على ثقة بأن كثيرا من الشركات المتعددة الجنسية ذات المصالح التجارية المنتشرة في العالم ستكون مهتمة بالمشاركة. وربما أمكننا أن نشجع على إقامة ميثاق عالمي للمساعدة في حالات الكوارث بين الأمم المتحدة وبين تلك الشركات.

وبالمثل، فإننا نؤيد توصية الأمين العام المتعلقة بتحقيق التآذر المؤسسي اللازم الذي تستطيع من خلاله كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة في كل بلد تنشر فيه العمل ككيان متكامل، وبذلك تمكن المنظمة من الاستجابة بفعالية للكوارث الإنسانية المحتملة في كل مكان من العالم.

وتعرب بيرو عن دعمها لإنشاء صندوق عالمي للشؤون الإنسانية وصندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية، والمنهاج الدولي للإنعاش. وهي تؤيد توسيع نطاق الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ لكي يشمل عنصرا للمنح، إلى جانب عنصر القروض الموجود به حاليا. ونحن نتطلع إلى معرفة مزيد من التفاصيل بشأن اقتراح الأمين العام إنشاء قدرة عالمية دائمة على الاستجابة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أؤكد على دور وسائط الإعلامي، التي يمكن أن تسهم بصورة غير مباشرة في التمويل العالمي من خلال إبراز الكارثة بمستوى محسوس يتساوى مع قسوة آثارها.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، أن أهنئ الأمين العام بالتقارير التي أعدت للمناقشة في إطار هذا البند. وتود الهند أيضا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧.

لقد شهد العام الماضي للأسف وقوع العديد من الكوارث الطبيعية الكبرى في شتى مناطق العالم وتأثرت الهند ببعض منها.

فالزلزال الذي وقع في المناطق الشمالية لشبه القارة الهندية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر كان مدمرا بصفة خاصة. وفي ضوء ضخامة حجم المأساة الإنسانية، سارعت الهند كجارة لباكستان وعضو في المجتمع الدولي، بإعلان استعدادها لتقديم أي مساعدة، بما في ذلك الإنقاذ والإغاثة، التي ترى حكومة باكستان أنها مناسبة. وخلال الاجتماع الخاص بالمجتمعات المتضررة من زلزال جنوب آسيا، الذي عقد في جنيف بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وعدت الهند أيضا بمساهمة وقدرها ٢٥ مليون دولار مساعدة لحكومة باكستان لإغاثة ضحايا الزلزال وإعادة تأهيلهم. وتقدم حكومة الهند هذه المبالغ إلى حكومة باكستان لتوفير الإغاثة للضحايا، وبناء المنازل وإعادة تأهيل السكان، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، واستعادة الخدمات الأساسية.

ونرحب باستخدام حكومة باكستان لهذه المبالغ لتمويل إمدادات مواد البناء كالإسمنت وغيره من المواد من الهند. كما يمكن الحصول على التكنولوجيا المتوفرة في الهند والخاصة ببناء ملاجئ مقاومة للزلازل سابقة التجهيز باستعمال هذه المبالغ.

ومن المقترحات الأكثر أهمية التي سينظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال نذكر تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ. وقد رأينا مرارا أن التمويل الكافي لجهود الإغاثة الذي يأتي في الوقت المناسب في المراحل الأولى حاسم لإنقاذ حياة الناس وتقديم المساعدة إلى ضحايا الكوارث الطبيعية المفاجئة.

ويحلل تقرير الأمين العام (A/60/432) نقص التمويل الذي تواجهه غالبية النداءات العاجلة للمساعدة، لا سيما في المراحل الأولى لعمليات الطوارئ. ويعيق التأخير في تسليم الأموال الجهود الرامية إلى تشكيل استجابة سريعة وإنقاذ حياة الناس في الأيام والأشهر الأولى. فتحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ يجعل من الممكن التنبؤ بالتمويل الخاص بالمساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، يتوقع أن يلبي الصندوق الجديد عبر تخصيص ثلث منحه إلى حالات الطوارئ غير الممولة تمويلاً كافياً، حاجات البلدان التي لا تملك تأثيراً إعلامياً قوياً كالذي تتمتع به السي إن إن.

وقدم التقرير تفاصيل عن الأموال التي تم استلامها في الشهر الأول استجابة للنداءات العاجلة التي أطلقت بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، على شكل نسب مئوية من المتطلبات الإجمالية في كل حالة من الحالات. وفي ثماني حالات، كانت المبالغ التي استلمها الصندوق في الشهر الأول أقل من ٢٠ في المائة من الاحتياجات. ويورد التقرير أيضا حالة بدايات الأزمات البطيئة الظهور، كمشكلة الجراد الصحراوي في الساحل، حيث كان من الممكن توفير ٩٠ مليون دولار تقريبا في وقت لاحق لو تم اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب. لذلك، نتفق مع الأمين العام على الحاجة إلى تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ وتشغيله بحلول بداية السنة القادمة.

ومن المهم أن يستمر الصندوق في العمل وفقا للقرار ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية الملحقة به. ولاحظنا أن تقرير الأمين العام تضمن فرعا عن إدارة الصندوق وفقاً لتلك المبادئ. وذكرت الجمعية العامة في مناسبات عدة، بما في ذلك في المبادئ التوجيهية للقرار ١٨٢/٤٦ أنه ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتضرر وعلى أساس نداء صدر منه. كما تشدد على أنه يجب تقديم المساعدة الإنسانية وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. علاوة على ذلك، يجب أن تقوم الحكومة المتلقية بتنسيق جميع أنواع المساعدة الخارجية لضمان تماسك واتساق أفضل لجهود الإغاثة.

ولئن كنا ندعم فكرة تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، فإننا نجد أن التقرير لم يحدد معايير وتوجيهات واضحة لتخصيص المبالغ من الصندوق الجديد. ويفيد التقرير أن منسق الإغاثة الطارئة سيوافق على جميع المنح التي يقدمها الصندوق وفقاً لأهدافه العامة. وفي حالة وجود تنافس بين الطلبات، فإن التقدير على ما يبدو يعود إلى المنسق. ونشعر أن المعايير والتوجيهات المفصلة لتخصيص المبالغ بحاجة إلى تطوير، بموافقة الدول الأعضاء، حتى لا يلجأ المنسق إلى التقدير إلا في حالات نادرة. وينبغي أن يطلب إلى المنسق تقديم تبريرات لهذه الاستثناءات في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة بشأن نفقات الصندوق المحسن كي يتسنى للدول الأعضاء النظر فيها وتقديم توجيهاتها في المستقبل.

ويزعم التقرير أن الصندوق بعد تحديثه سيسهم في تحقيق عناصر أخرى للإصلاح في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك تعزيز تنسيق هذه المساعدة والقدرة على الاستجابة. بيد أن التقرير لا يساعدنا على فهم كيفية تحقيق ذلك.

ووضع الصندوق الجديد لنفسه هدفا طموحا وهو الوصول إلى مبلغ ٥٠٠ مليون دولار. وهكذا يهدف

الصندوق المحسن إلى جمع ٤٥٠ مليون دولار كل سنة، بالمقارنة مع الترتيب الحالي أي مع مرفق أموال متجددة قدرها ٥٠ مليون دولار. ومن المفترض أن المساهمات التي تصل إلى الصندوق لن تكون على حساب تمويل الأنشطة التنموية، بل ستكون جديدة وإضافية لهذا التمويل. علاوة على ذلك، يركز الصندوق على الأنشطة الغوثية فحسب. فالصندوق المحسن لن يغطي احتياجات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في البلدان المتضررة من الكوارث.

ومع تحسين القدرة على تقديم المساعدة الغوثية في أعقاب الكوارث، ثمة حاجة أيضا إلى البحث في كيفية التمكن من سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية. وألقى الأمين العام في تقريره المعنون ''الانتقال من الإغاثة إلى التنمية'' الضوء على الحاجة إلى توفير التمويل الكافي والجيد التوقيت لعمليات الانتقال من أجل تلبية الأولويات الثابتة المتعلقة بالشؤون الإنسانية والإنعاش وتوطيد السلام، مع التركيز في ذات الوقت على بناء القدرات الوطنية والمحلية.

وحثت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٩٥ المعنون ''الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة'' وكالات الأمم المتحدة ومجتمع المانحين، على البدء، وبالتنسيق مع السلطات الوطنية، بالتخطيط للانتقال إلى التنمية، واتخاذ التدابير المساندة لهذا الانتقال، كالتدابير المؤسسية وتدابير بناء القدرات، منذ بداية مرحلة الإغاثة.

وأكد القرار الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة انتقالية في إطار وطني عن طريق تنمية القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة عملية الانتقال. وثمة حاجة إلى النظر إلى مسألة تنمية القدرات الوطنية والملكية الوطنية كأولوية في حالات ما بعد الصراع.

ويحدد تقرير الأمين العام الذي يركز على كارثة سونامي في المحيط الهندي الوارد في الوثيقة (A/60/86) الدروس المستفادة من الجهود الإنسانية ومن المسائل الأساسية التي تبرز من جهود الإنعاش المبذولة حاليا في البلدان المتضررة. ونظرا لحجم الخسائر التي تسببت بها كارثة سونامي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ستكون هناك حاجة إلى مواصلة جهود الإنعاش خلال فترة من الزمن.

ويشدد قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٥٩ بشأن الكارثة الناجمة عن سونامي التي عصفت بالمحيط الهندي على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي تركيزه على ما بعد مرحلة الإغاثة الطارئة الحالية، وعلى دعم جهود التأهيل وإعادة التعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل التي تقوم بها حكومات البلدان المتضررة. وندعم ذلك النهج دعماً تاماً.

ويمثل الإنذار المبكر بعداً بالغ الأهمية. ونحن مستعدون لإفادة البلدان الأخرى في هذه المنطقة من تجاربنا. ويجري الآن تركيب نظام الإنذار المبكر الذي وضعه العلماء الهنود في حيدر آباد وأندرا براديش، والمتوقع تشغيله خلال عام ٢٠٠٦.

ويشير تقرير الأمين العام المعنون ''التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية'' والوارد في الوثيقة (A/60/227)، إلى إمكانية سدّ الفجوة بين الإغاثة والتنمية وتحويل الكوارث إلى فرص لأغراض التنمية المستدامة. وتكون الحالة كذلك عندما تُبذل الجهود، في جملة أمور، لدعم عمليات الإنعاش المحلية والوطنية في مرحلة مبكّرة. والهند على قناعة بالحاجة إلى استمرار الالتزام الدولي في فترة ما بعد الكارثة، لاستعادة سبل كسب العيش، ومرونة التكيّف لأغراض البناء، والحد من جانب الضعف. ونأمل أن يركز الأمين العام على تلبية تلك الحاجة التي

نشعر بها منذ زمن طويل، حتى ونحن نعمل على تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ.

ويجعلنا التعاون الدولي في مجال مواجهة الكوارث الطبيعية ندرك مرة أخرى أن العالم عائلة واحدة كما كتب المفكرون الهنود القدماء. ويبعث ذلك الحياة في التضامن الدولي والأمل في تعددية الأطراف عبر جعل هذا المفهوم جزءا من حياة الأشخاص العاديين. وكما حصل في السابق، تنسق الهند مرة أخرى بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ مشروع القرار المعنون ''التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية''.

السيد بونبراكونغ (تايلند) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ماليزيا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على عدد من المسائل المهمة بالنسبة إليه، لا سيما أن تايلند بلد تضرّر أيضاً من كارثة سونامي في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ويثني وفد بلدي بإخلاص على تقارير الأمين العام، التي توفر بوضوح أفكارا عن العوائق والدروس المستفادة من جهود الاستجابة الإنسانية التي تتمخض عن جهود الإنعاش المبذولة حالياً في البلدان المتضررة. وتدرك تايلند جيداً أن المهام التي تنتظرنا والتي تنطوي على أكبر التحديات هي إعادة التأهيل والتعمير والإنعاش والوقاية من آثار مرحلة ما بعد كارثة سونامي. ونحن نبذل قصارى جهدنا على جميع المستويات لكفالة عودة السكان المتضررين إلى حياتهم الطبيعية في أسرع وقت ممكن.

وعلى الصعيد الوطني، خففنا القيود المالية والنقدية، ضمن إجراءات أخرى، لكي نوفر للسكان ورجال الأعمال المحليين المتضررين من أمواج سونامي الوقت والمجال للانتعاش وإعادة بناء أعمالهم. أما على الصعيد الدولي، فقد أنشأنا شراكات مع كثير من البلدان والمنظمات، ومع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، بغية توفير الدعم للمجتمعات المتضررة والمجموعات الضعيفة لمساعدتها على استعادة أسباب العيش وتعافي السبل الاقتصادية التي تعينها على البقاء والوصول إلى الخدمات.

وتولي تايلند الأولوية لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة على استعادة حيويتها. وزيادة المعرفة والفهم بين الجمهور العام بشأن الكوارث الطبيعية أمر مهم أيضاً، ولا بد من تعزيزه. وقد أدمجنا مسألة أمواج سونامي في برامجنا التعليمية للتأكد من أن شعبنا يدرك المخاطر المرتبطة بالكارثة وتقليل آثارها. كما أنشأنا مراكز محلية للإنذار المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّم أول تمرين للإخلاء في فوكيت في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، شارك فيه أكثر من ٢٠٠٠ شخص، بما في ذلك أعضاء من السلك الدبلوماسي في تايلند.

إن مرحلة ما بعد سونامي قد حققت شعوراً عميقاً وعظيماً بالتضامن الإنساني، الأمر الذي تجلى في تدفق المساعدات بكل الأشكال ومن جميع الجهات الفاعلة في شتى أنحاء العالم. وتايلند، من جانبها، ملتزمة بالمبادرة المتفق عليها في إطار الاتحاد العالمي للبلدان المتضررة من أمواج سونامي، والتي تهدف إلى تحسين وكفالة التنسيق الفعال واستخدام مساعدات إغاثة المتضررين من سونامي بشفافية ومساءلة وكفاءة، والتعافي وإعادة البناء. وقد أنشأنا على شبكة الإنترنت قاعدة بيانات للمساعدة الإنمائية، توفر تفاصيل بشأن كل المسائل ذات الصلة بالإغاثة من أمواج سونامي والتعافي منها، بما في ذلك معلومات عن حجم المشاريع والالتزامات والنفقات والمانحين والمنفذين، إلى جانب مدخلات رئيسية ومعلومات بشأن التقدم المحرز.

وعلى الصعيد الدولي كذلك، عقد في فوكيت اجتماع وزاري بشأن سونامي، تم الاتفاق خلاله على مبادرات لإنشاء ترتيبات إقليمية للإنذار المبكر، فضلاً عن الصندوق الاستئماني الطوعي لترتيبات الإنذار المبكر بتولد أمواج سونامي في المحيط الهندي وجنوب شرقي آسيا. وقد أنشئ هذا الصندوق بالفعل، وتتولى إدارته اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ، ويرمي إلى تعزيز المراكز الوطنية والإقليمية للإنذار المبكر من أمواج سونامي، ويكمل ويشكل جزءاً لا يتجزأ من شبكة الإنذار بتولد أمواج سونامي في المحيط الهندي التي تتولى تنسيقها اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ولأن هذا الصندوق طوعي، فإننا نرحب أيما ترحيب بإسهامات الأعضاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والقطاع الخاص والأفراد.

وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ستنظم الحكومة التايلندية حدثاً تذكارياً لإحياء ذكرى من فقدناهم والتعبير عن الامتنان لما لمسناه من تعاطف وسخاء من جميع أنحاء العالم. وفي الصلاة التي ستقام في هذه المناسبة، سنرسي حجر الأساس لنصب سونامي التذكاري إحياء لذكرى من فقدوا أرواحهم. وندعو كل الأعضاء إلى الانضمام إلينا لإحياء تلك الذكرى الأليمة وتذكر من فقدوا أرواحهم في المأساة، وتذكر كم نحن ضعفاء أمام قوى الطبيعة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا اليوم لمناقشة ما كان يمثل شريان حياة للشعب الفلسطيني طوال العقود الماضية من الاحتلال والحرمان. فالمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني أصبحت في الآونة الأخيرة عنصراً حيوياً في جهود المجتمع الدولي لتعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة. وهذه المساعدة قد ترجمت رؤية الشعب الفلسطيني للتنمية المستدامة إلى مشاريع وبرامج ملموسة، يشعر الفلسطينيون من خلالها أنهم ليسوا وحدهم وأن العالم يريد أن يرى مستقبلاً أكثر إشراقاً لأطفالهم. وللأسف، فقد واجهت الإرادة الطيبة للمجتمع الدولي والجهود السخية دوماً الطابع المعوِّق للاحتلال الإسرائيلي. وبعد ٣٨ سنة من الاحتلال العسكري وخلال السنوات الخمس الأخيرة من العدوان العسكري المستمر بلا هوادة، أصبح الاقتصاد الفلسطيني الآن حطاماً.

وبعد عام ١٩٦٧، ظل الاقتصاد الفلسطيني رهينة للدولة المحتلة، يعتمد اعتماداً تاماً عليها ولا يمكن له أن يحقق قدراته. ووقع المجتمع الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني ضحية للإهمال والتخلف طيلة عقود في مجال التنمية والبنية التحتية، مقارنة بالجيران. ولذلك، عندما أنشئت السلطة الفلسطينية، كان عليها أن تبدأ من العدم، إذ كانت تفتقر إلى عناصر الاقتصاد – بدءاً من الهياكل الرئيسية مثل شبكات المياه والصرف الصحي. وكانت المهمة ضخمة والمسؤولية التاريخية جسيمة.

وقد عملت السلطة الفلسطينية يداً بيد مع المجتمع الدولي، وتمكنت من تحقيق تقدم كبير في العديد من المجالات، على الرغم من الانتكاسات الناجمة عن الجهود المكثفة للدولة المحتلة من أجل عرقلة أو تعطيل كل تقدم. وقد استخدمت مجموعة من الحجج والذرائع التي سببت مزيداً من الإعاقة للجهود المبذولة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تشكل مكوناً أساسياً من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. والانتهاكات الإسرائيلية تلك تمثل أيضاً انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، فضلاً عن الاتفاقات المبرمة، وبالأخص بروتوكول باريس.

وقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة تصعيداً في التوجه الإسرائيلي إزاء جهود المساعدة الدولية، إذ تحول من الإعاقة إلى التدمير. فإسرائيل، الدولة المحتلة، تعمد بصورة منهجية إلى تدمير مشاريع البنية الأساسية التي يمولها المجتمع الدولي، بما فيها المطار والميناء البحري وشبكات المياه والطرق، وغير ذلك كثير. وأكثر التقديرات تحفظاً تعتبر أن الحملة التدميرية الإسرائيلية كلفت ٣,٥ بليون دولار. وتقدر أيضاً أنه نتيجة للممارسات الإسرائيلية تلك، خسر الاقتصاد الفلسطيني حوالي ٦,٤ بليون دولار في هيئة فرص وإيرادات ضائعة، ليصل إجمالي حجم الخسائر الفلسطينية خلال السنوات الخمس الأخيرة وحدها إلى ٩,٩ بليون دولار. وهذا الرقم المهول يتجاوز بكثير المساعدات الدولية الشاملة التي تلقاها الشعب الفلسطيني خلال الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩، حين قدم التمويل للمشاريع التي دمرت الآن. وجزء كبير من تلك الخسائر الفادحة أسهم فيه بسخاءٍ ممولون من الحاضرين هنا.

وإلى جانب التدمير المنهجي للبنية الأساسية والممتلكات العامة والخاصة، نفذت الدولة المحتلة عدداً من إجراءات العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تفاقم أوضاع كانت مزرية بالفعل. وطبقاً للتقرير الأخير للأمين العام (A/60/65)، نفذت إسرائيل، الدولة المحتلة، نظام إغلاق بأكثر من ٧٠٠ حاجز طريق ونقطة تفتيش تفرض قيوداً شديدة على تنقل الأشخاص الفلسطينيين ونقل السلع الفلسطينية.

علاوة على ذلك، دمرت دولة الاحتلال وصادرت أراضي وممتلكات فلسطينية كانت تعترض توسيع المستوطنات غير القانونية. كما أن الجدار الإسرائيلي، الذي قررت محكمة العدل الدولية عدم شرعيته في فتواها عام ٢٠٠٤، تسبب بأضرار لا توصف للاقتصاد الفلسطيني. وأسهمت كل هذه الممارسات في زيادة اعتماد الشعب الفلسطيني على المساعدة الدولية وحولت تركيز تلك المساعدة من التنمية إلى الغوث. والعديد من الدراسات والتقارير الدولية المستقلة، بما فيها ما صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي، أكدت أن الحالة المتردية للاقتصاد والأحوال المعيشية الفلسطينية تعود إلى التدابير الإسرائيلية العدوانية التي ناقشتها للتو.

لقد رحب المجتمع الدولي بتفكيك إسرائيل للمستوطنات وبخروجها من قطاع غزة، وسرعان ما أحبطته الممارسات الإسرائيلية في أعقاب خروجها. وبينما لاحظنا أيضا أن الخروج الإسرائيلي قد مثل خطوة نحو تنفيذ خارطة الطريق، ما زالت الحالة على أرض الواقع تخيب آمالنا حتى الآن. فلا تزال إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تغلق مداخل قطاع غزة إلى العالم وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمنع أعمال البناء في ميناء غزة البحري ومطارها، وتعتدي على مدنها وأحيائها. وفي الحقيقة، فإن السيد جيمس ولفنسون، مبعوث المجموعة الرباعية الخاص لفك الارتباط، قد أوجز الحالة في رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عندما قال إن الدولة القائمة بالاحتلال ''تكره التنازل عن السيطرة، وتتصرف تقريبا كما لو لم يكن هناك انسحاب''. وأكد السيد ولفنسون أيضا على أنه لا يوجد أمل في إنعاش اقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إذا ظل قطاع غزة والضفة الغربية منفصلين وظل قطاع غزة منعزلا عن بقية العالم.

ورغم الحالة الرهيبة التي وصفتها للتو، تصر السلطة الفلسطينية على التطلع إلى غد أكثر إشراقا وأن تعمل على بلوغه – وهو غد يتسم بالحرية والرخاء بدلا من أن يتسم بالاحتلال والفقر. ويتشاطر المجتمع الدولي مع السلطة الفلسطينية الرؤية المتمثلة في السلام والتنمية ويؤيد تحقيقها من خلال المساعدة على تنفيذ خطط إنمائية وضعتها السلطة الفلسطينية خلال السنوات العشر الماضية.

ولقد أسهمت تلك الرؤية المشتركة أيضا في إنشاء المؤسسات الفلسطينية التي ما زالت تعمل جاهدة لتحقيق الكفاءة والشفافية، وتكون جديرة بالتأسيس للدولة المستقلة في المستقبل. وتتخذ القيادة الفلسطينية هذه المهمة والمسؤولية بجدية تامة، وهو ما يتجلى في خطوات الإصلاح المستمرة التي تتخذها، والتي أشادت بها مختلف المنظمات الدولية.

إن السلطة الفلسطينية صاغت خطة إنمائية متوسطة المدى. ونطالب المجتمع الدولي بالتصديق على تلك الخطة وضمان التمويل السريع لمشاريعها من أجل تحقيق أفضل النتائج. وينبغي تحقيق هذا في إطار ضمان زيادة الملكية الفلسطينية للعملية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على امتنان الشعب الفلسطيني العميق للمساعدة والدعم المستمرين من المجتمع الدولي وكذلك على تقديرنا البالغ للعمل المتسم عادة بالإيثار الذي تم القيام به والتضحيات التي قدمها موظفو وكالات المعونة الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما نحث المجتمع الدولي على كفالة التطابق بين تعهداته السخية والأموال التي تُمنح لاحقا، وذلك من أجل ضمان تنفيذ الخطة الإنمائية بلا انقطاع وبنجاح. علاوة على ذلك، نطالب مجتمع المانحين بأن يقدم دعمه الكامل لعملية النداءات الموحدة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة من أجل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يمكن التشديد بالقدر الكافي على وجوب بذل الجهود الغوثية والإنمائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في آن واحد، حيث أنها حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة.

ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي لإسرائيل بالاستمرار في تجاهل التزاماتها بوصفها دولة قائمة بالاحتلال من خلال السياسات والممارسات غير القانونية التي أفضت إلى حالة التردي الاقتصادي التي تواجهها فلسطين الآن. علاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل عدم استمرار الدولة القائمة بالاحتلال في القيام بأعمال عدوانية ضد المشاريع التي يمولها المجتمع الدولي والعاملين في مجال المعونة الذين يوظفهم وهي تفلت من العقاب على ذلك، حيث أن هذه الاعتداءات المتكررة قد قوضت العملية الإنمائية وعطلت جهود المساعدة.

أخيرا، إن سبب حالة الفقر المدقع هذه معروف لكل الأطراف المعنية وتم تحديده بوضوح، وهو الاحتلال الإسرائيلي المستمر. وبالتالي، وكما تقر منظمات دولية عديدة، فإن الانتعاش والإصلاح الاقتصاديين الكاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة والقدس – وهما الهدفان اللذان يستجلبان المساعدة الدولية – لن يمكن تحقيقهما إلا عند انتهاء الاحتلال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد شولتز (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): باسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أود أن أعرب عن تقديري لفرصة التكلم بشأن هذا البند البالغ الأهمية. إننا نتذكر يوميا الطابع الملح لهذا البند عندما نقرأ العناوين الرئيسية لصحفنا وتحركنا قصص البقاء والخسائر والمعاناة والأمل من كشمير إلى آتشيه وإلى الساحل والجنوب الأفريقيين، وإلى ساحل الخليج وأماكن أخرى.

وفي الحقيقة، شهدنا عام ٢٠٠٥ الآثار المروعة التي ما زالت تفرزها الكوارث على حياة البشر وأرزاقهم ومكاسبهم الإنمائية التي أحرزوها بمشقة. وتغير المناخ والتدهور البيئي والتنمية غير المستدامة، إلى جانب نقص

الجهود المبذولة لتخفيف الآثار الناجمة عن الكوارث، أمور توحي بأن عدد الأشخاص والممتلكات المتضررين من هذه الكوارث سيستمر في الازدياد. بالإضافة إلى ذلك، وكما أثبت إعصار كاترينا، فإن الضعفاء – لاسيما الفقراء والمرضى والمسنين والمهمشين – يدفعون الثمن الأكبر، في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء.

لقد كتب مارك توين يوما يقول ”كلما اكتشفت أنك على جانب الأغلبية، فقد حان وقت الإصلاح“. وعند الاحتفال بعيد الميلاد الستين للأمم المتحدة، ولدت الدول الأعضاء زخما من أجل التغيير، وهذا اهتمام يفيد في مجال توفير الأمم المتحدة للغوث الإنساني في حالات الكوارث.

إن الاتحاد الدولي يرحب بالجهود المبذولة لتعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث التي تقوم بها الأمم المتحدة. وتجربتنا على مدى ثمانية عقود في مجال الغوث من الكوارث قد علمتنا أن التنسيق الفعال أمر أساسي لنجاح الجميع. ونحن نقدر كثيرا تعاوننا وتنسيقنا الوثيقين مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في حالات الطوارئ المعقدة، والتي تتكالب فيها القوى المدمرة للصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية. ولا يمكن لمنظمة واحدة أن تتصدى للتحديات المتزايدة التي تشكلها الكوارث. ويجب علينا، أولا وقبل كل شيء، أن نعمل معا لصالح الجميع.

وبوصف الاتحاد شريكا مؤتمنا لمنظومة الأمم المتحدة فإنه يرحب أيضا بتعزيز تنسيق الغوث الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة في حالات الكوارث. ورغم أن مبادئنا الإنسانية تدفعنا إلى العمل المستقل بأقصى درجة من الحياد، إلا أننا نقدر تعاوننا مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وندرك أن التعاون مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة يضيف إلى فعاليتنا.

على الصعيد الوطني، جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر معترف بها بموجب القانون بوصفها أطرافاً مساعدة للحكومات. وعلى الصعيد الدولي، يتعاون الاتحاد الدولي مع هيئات الأمم المتحدة في الأنشطة ذات الاهتمام المشترك. ويزداد إحكام التنسيق الذي نجريه مع الأمم المتحدة في المقر وعلى الصعيد الميداني بعلاقتنا مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبالدعوة الدائمة لنا بالمشاركة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويمكن مشاهدة أمثلة قليلة على تعاوننا في الجنوب الأفريقي ومنطقة الساحل، حيث نوزع الأغذية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي؛ وفي منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية، حيث نعد العدة سنويا لمواجهة موسم الأعاصير من خلال التخطيط المشترك للطوارئ؛ وفي البلدان المتأثرة بالسونامي، حيث نعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد خطط متسقة لإدارة الكوارث؛ وفي المقر، حيث نحن أعضاء عاملون في الاتحاد العالمي المعني بالإنعاش من السونامي.

ويتيح الإصلاح كثيرا من الفرص. ويرحب الاتحاد بالقرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ويدعم الجهود المبذولة لضمان قدر أكبر من الثبات في العمل الإنساني، والتمويل، وإمكانيات الوصول. ونود أن نبدي بضع ملاحظات قليلة في هذا الشأن، مع التنويه أيضا بتأييدنا لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأملنا أن نواصل أداء دور بناء في هذا المنتدى. ويجري لأول مرة استخدام نهج الدفعات، الذي يرمي إلى تحسين درجة التنبؤ بالعمل الإنساني بتنظيم التنسيق على أساس قطاعي، في التصدي لزلزال جنوب آسيا. ويبدو حتى الآن أن النهج الجديد يساعد على تحديد التحديات المشتركة والثغر القطاعية ويركز الإغاثة على تلبية الاحتياجات الإنسانية، وليس على أعمال أي وكالة بعينها.

بيد أن نهج الدفعات في الوقت ذاته ربما يكون قد جعل المواجهة الكلية للكوارث أشد صعوبة، بل وصرف الاهتمام عن بعض كوارث أخرى، كالدمار الذي سببه الإعصار ستان في أمريكا الوسطى. ونرى أنه سوف يلزم تقييم ذلك الخليط من النتائج حين تنقضي مرحلة الطوارئ الحرجة. ويرحب الاتحاد أيضا بالجهود المبذولة للنهوض بتنسيق عمليات الإغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، وذلك بتعزيز دوري منسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم. ومع أن الاتحاد يعمل على نحو مستقل، فهو ينسق أعماله عن كثب مع الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد مع منسق الشؤون الإنسانية.

بيد أن أهم من ذلك كله دعم الاتحاد للجهود التي تبذلها البلدان لتعزيز قدراتها الخاصة على التأهب للكوارث الطبيعية والتخفيف من وقعها على وجه السرعة. وليس هذا فقط محورا لأعمالنا بوصفنا جهات فرعية بالنسبة لتلك الحكومات ومن صميم فلسفتنا لتعبئة طاقة البشرية، بل هو يقوم أيضا على الاعتراف بأن تحسين القدرات الوطنية والمحلية يمكّن من التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وقد أثبت إنشاء الهياكل الإقليمية، كوحدة الاستجابة لحالات الكوارث في البلدان الأمريكية وفريق الاستجابة للكوارث على الصعيد الإقليمي، نجاحا مماثلا في مساعدتنا على مواجهة الأعاصير في أمريكا الوسطى وزلزال جنوب آسيا.

ويرحب الاتحاد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحسين إمكانيات التنبؤ في تمويل المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إنشاء صندوق مركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. أما صندوق الاتحاد ذاته، ويطلق عليه صندوق الاستجابة للكوارث في حالات الطوارئ، فيعيننا على نشر الموارد بصفة فورية لمجابهة الكوارث، حتى قبل أن تقيّم الجهات المانحة قدرتها على التعهد بتقديم أي دعم. ويرجو الاتحاد أن يأتي الصندوق المركزي للاستجابة للكوارث بموارد إضافية، وألا يسبب نقل الأموال من مجالات برنامجية أخرى هامة. كما نرجو أن يوفر الصندوق دعما خاصا لحالات الطوارئ المهملة والمفاجئة، وبنفس القدر للبرامج المهملة، كالاستعداد لمواجهة الكوارث، رغم ضرورتها البالغة.

ومن المفارقات أنه ما زال يوجد نقص في التمويل الملائم للاستعداد. ولا يزال من الأسهل تعبئة الدعم لاستجابات ما بعد حدوث الكوارث عن تعبئته لأنشطة التأهب لها والتخفيف من حدتها، التي يمكن من خلالها تجنب الخسائر في الأرواح وتدمير الأصول الحيوية. ويشكل التأهب للكوارث منذ أمد بعيد نشاطا محوريا من أنشطة الاتحاد، ومن ثم فإننا نرحب كثيرا بتركيز الأمم المتحدة على تنمية ثقافة للوقاية.

ونرى أن تعزيز التنسيق للإغاثة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث يجب أن يتم بشكل كلي، شأنه شأن إدارة الكوارث ذاتها. وهذا معناه أن التنسيق يجب تعزيزه خلال جميع المراحل، من المواجهة، إلى الإنعاش، فالتأهب، ومن ثم إلى التنمية. وكما أكدنا من قبل، التأهب وثقافة المنع أمران أساسيان لفعالية أعمال الإغاثة. ويجب لذلك أن تقام هياكل التنسيق قبل حدوث كارثة كما يجب تشكيلها على وجه التحديد لبناء الاستعداد للكوارث ونظم الإنذار المبكر.

وتشارك جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من خلال شبكات المتطوعين التابعة لهما في إعداد نظم الإنذار المبكر من أخطار متعددة. وليست هذه أنظمة خاملة، بل هي تضم مجموعة الأنشطة التي تعزز مرونة المجتمعات. ويترجم المتطوعون إشارات الإنذار إلى لغة مناسبة للنشر على نطاق واسع والاستجابة المجتمعية. ولأن فعالية الإغاثة الإنسانية والإغاثة من الكوارث تتوقف بنفس القدر على

التنمية المستدامة، فينبغي أن يغطي التنسيق كلا من مرحلة الأجل المتوسط والمدى البعيد.

ويتعاون الاتحاد بنشاط مع الأمم المتحدة على إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن النماذج الجيدة على ذلك الشراكات المكونة مع منظمة الصحة العالمية للتصدي للحصبة والملاريا في أفريقيا ومع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للحد من وصم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالعار والتمييز ضدهم.

وينفق الاتحاد أيضا على جهود الإنعاش على المدى الطويل حيثما يقتضي الأمر، كما يتبين من الأعمال المستمرة التي يضطلع بها برنامج المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل لتشيرنوبيل، بعد ١٩ عاما من الكارثة. وقد حافظ الاتحاد على تنسيقه مع الأمم المتحدة طوال هذه الفترة، وهو عضو بارز في مبادرتين من مبادراتها، هما الشبكة الدولية للبحوث والمعلومات المتعلقة بتشيرنوبيل والتعاون من أجل التأهيل للأوضاع المعيشية في المناطق المتأثرة بتشيرنوبيل من بيلاروس، اللتان تسعيان لتعزيز التنمية المستدامة للمناطق المتأثرة بكارثة تشيرنوبيل. ويرحب الاتحاد ترحيبا شديدا بمشروع القرار A/60/L.19 المتعلق بتشيرنوبيل ويتطلع إلى اعتماده.

ونرى أنه لتعزيز تنسيق الإغاثة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، لا بد من أن يشمل التنسيق عددا كبيرا من الجهات الفاعلة. وبطبيعة الحال، تتصدر السلطات الوطنية عملية التنسيق المذكورة مع إمكان دعمها من جانب منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. بيد أن من الأهمية بمكان أن يشمل التنسيق المجتمعات المتضررة، فيلمّ بأدوارها بصفتها جهات الاستجابة الأولى ويفيد من مرونتها.

وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بما لها من خبرة في مواجهة الكوارث، ولاتساع نطاق تغلغلها في المجتمعات الضعيفة، وعلاقاتها الفرعية مع الحكومات، تعد من الشركاء النموذجيين للحكومات تحقيقا لتلك الغاية. والاشتراك المبكر مع الجمعيات الوطنية على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلا عن الدعم المستمر على صعيد المجتمعات المحلية بالنسبة لمجموعة واسعة من الأنشطة، بدءا من الحد من غازات الدفيئة إلى التخطيط للإجلاء، من شأنه أن يحسن التعاون والنتائج كثيرا خلال جهود الإغاثة.

وختاما، إن فرص التغيير الإيجابي في المتناول. وبوصف الاتحاد شريكا للأمم المتحدة، وباسم المستفيدين الذين نشترك في مساعدتهم، يدعم الاتحاد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للنهوض بتنسيق الإغاثة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ. والواقع أننا نرى في ذلك واحدة من أهم أولويات الجمعية. ويذكّرنا موظفونا ومتطوعونا يوميا، كما يفعل رئيس هذه الجمعية، بأن النجاح يقاس بأفعالنا، ويقاس بشكل خاص بقدرتنا على التخفيف من الآلام البشرية. ومن ثم، أخذا للواقع الموجود خارج هذه القاعة في الاعتبار، نحث الدول الأعضاء على إيلاء اهتمامها للأثر الواسع النطاق الذي يحدثه هذا الإصلاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦٥ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد شافير (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة لما قام به من عمل ممتاز في توجيه مداولات الدورة الحالية.

إن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة لديها أكثر من ٨٠ ٠٠٠ متطوع للخدمة الإنسانية يضطلعون بتنفيذ عدد متزايد من برامج إنقاذ الأرواح واستعادة سبل العيش في العالم أجمع. ويتحرك متطوعونا مدفوعين بهدف واحد تكمن قوته في بساطته ألا وهو: تخفيف المعاناة الإنسانية. والعقبات التي تعترض إنجاز هذه الرسالة بنجاح عقبات عديدة. ولذا فإن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة تعمل بنشاط في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة، ومع الدول والمنظمات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية، لزيادة تحسين الاستجابة المنسقة لتلك التحديات.

إن العاملين في مجال المعونة الإنسانية في جميع أنحاء العالم هم في الغالب أول من يستجيب للأزمات في أكثر المناطق انعداما للأمن وآخر من يبقى طويلا بعد انحسار مد الدعم المالي. وذلك التفاني ذاته وتلك الصلابة ذاتها هما اللذان يجعلانهم معرضين لأعمال العنف والاضطهاد.

وهذه الحقيقة المؤسفة نقلها تقرير الأمين العام في عام ٢٠٠٥ بشأن سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/60/223)، الذي يسجل زيادة في عدد الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة. وما برحت أبرز الأخطار التي يتعرض لها الموظفون تتمثل في الهجمات العدوانية الجسدية، والتهديد، والنهب، والسرقة.

وتلك الأعداد تعني للموظفين الميدانيين الشجعان في منظمتنا أكثر من كونها مجرد أرقام إحصائية. ففي أوائل آب/أغسطس من هذا العام، قتل محمد إدريس صادق وإيمال عبد الصمد – وهما موظفان محليان في المنظمة – في كمين في جنوب شرقي أفغانستان. وكان الرجلان يعملان في المساعدة على عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، وإعداد تدابير محلية لتوليد الدخل وتطوير البنى التحتية بكفاءة كجزء من عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

ومنظمة فرسان مالطة العسكرية كشريك فعال في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشعر بقلق عميق إزاء حماية جميع موظفي الشؤون الإنسانية. واسمحوا لي أن أشير إلى أن التدابير المناسبة لحماية جميع موظفي الشؤون الإنسانية يمكن أن تدرج في ولايات مجلس الأمن. وعلينا إزالة التهديدات التي تواجه موظفي الشؤون الإنسانية حتى يمكنهم مواصلة تحسين حياة من يعيشون في تعاسة.

وفي أعقاب الكوارث سواء من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان، لا يتحتم على المساعدة الإنسانية توفير الإغاثة الفورية للضحايا فحسب، بل ينبغي أيضا وضع نظم شاملة للإغاثة للقيام بمهام منها التخفيف والوقاية والتعمير. ومنظمة فرسان مالطة مقتنعة بهذه الحقيقة وبرهنت على قدرتها على تحقيق الانتقال من الإغاثة المباشرة إلى التنمية الطويلة الأجل في كثير من الحالات، وليس أقلها كارثة تسونامي في المحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ففي الأيام الأولى التي أعقبت الكارثة، كان للمنظمة موظفون في الميدان، يعملون بالتعاون مع المنظمات الأخرى ومع المجتمعات المحلية لتوفير الرعاية الطبية والمياه والسلع الحيوية للناجين في الهند وسري لانكا وتايلند وإندونيسيا.

وعندما تخف الحاجة إلى الإغاثة في حالات الطوارئ، يمكن للمنظمات التي لديها القدرات اللازمة أن تحقق الانتقال السلس إلى الإعمار والتنمية. وتقوم منظمة فرسان مالطة، في البلدان المتضررة، بشراء السلع محليا، للحد من تكاليف النقل ولدعم الاقتصاد المحلي، وتوفير قوة دفع مستديمة نحو المساعدة الذاتية. ويجري تخطيط وتنفيذ مشاريع ذات جداول زمنية لسير العمل تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات في المستقبل بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية، الأمر الذي يكفل دوام مساعدة المنظمة وجدواها.

وقبل أن أختتم هذه الملاحظات، أود أن أتكلم قليلا عما تضطلع به المنظمة من أنشطة إنسانية في مجال تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. فقد ظلت منظمة فرسان مالطة العسكرية تدير مستشفى العائلة المقدسة في بيت لحم بفلسطين لمدة ١٥ عاما. وقد احتفل المستشفى لتوه بإتمام ثلاثين ألف عملية ولادة صحية، على الرغم من الحصار الذي تعرض له والأضرار التي لحقت به نتيجة لأعمال العنف في المنطقة. وما برحت المنظمة ملتزمة بتطوير نظام صحي مستدام للشعب الفلسطيني.

وأود أن أؤكد للجمعية أن المنظمة تستجيب يوميا للتحديات التي ينطوي عليها العمل الإنساني. وسنواصل الاحتذاء على نحو وثيق بالقيادة الممثلة في الأمم المتحدة وبمبادراتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن لممثلة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيدة بيتتبيري (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سعادتي البالغة أن أخاطب مجتمع الأمم بشأن هذا الموضوع الذي يجمع بين الأهمية البالغة وحسن التوقيت. إن لجنة الصليب الأحمر الدولية ملتزمة تماما بتنسيق الأعمال الإنسانية. فهي تسعى جاهدة إلى ربط أنشطتها بالاحتياجات الحقيقية للمتضررين من الصراعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، لكن من المؤكد أنها لا تستطيع تلبية هذه الاحتياجات كافة، وهي لا تدعي أنها تفعل ذلك. ووكالات الأمم المتحدة من بين أهم شركاء اللجنة في هذا المسعى.

وأود أن أركز على ثلاثة عناصر تتصل بالتنسيق في المجال الإنساني: أولا، الجهود المبذولة لتحسين التنسيق في المجال الإنساني من خلال إصلاح النظام الإنساني للأمم المتحدة؛ ثانيا، الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا؛ وثالثا، حالات مراحل الانتقال.

وترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية بعملية الأمم المتحدة لإصلاح النظام الإنساني. وأي عملية من هذا القبيل من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى استجابة إنسانية أكثر فعالية وأكثر قابلية للاعتماد عليها حيث تكون لها أكبر الأهمية، أي في الميدان بين الناس المتضررين من الكارثة أو الصراع. ويصدق هذا على نظام الأمم المتحدة الإنساني وكذلك على شبكات العمل الإنساني جميعها. وستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية المشاركة في العملية – وعلى الأخص لكونها مدعوة دائمة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفي حالات الصراع المسلح، والتراعات الداخلية – بحكم دورها كوكالة رائدة لعمليات الإغاثة التي تشمل العناصر الأخرى لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ونحن على استعداد للقيام بدور نشط في الجهود المبذولة لتحسين التكامل والتبادل بين منظومة الأمم المتحدة، وشبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومجتمع المنظمات غير الحكومية. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال إيجاد معايير مشتركة لتقييم الاحتياجات وقياس الآثار بإنشاء ترتيبات واضحة بين المنظمات الإنسانية فيما يتعلق بالتقسيم الجغرافي والمواضيعي للأدوار، واتخاذ تدابير تستهدف تيسير التعاون بين مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمراكز اللوجستية الأخرى.

ونحن نتعاون مع منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني، إلى الحد الذي يتفق فيه هذا التعاون مع مسؤولياتنا، حتى يمكننا أن نتصرف دائما كوسيط محايد ومستقل ونضطلع بأنشطتنا التي تقتصر على الجانب الإنساني بصورة صارمة. ولهذا السبب، لا تشارك لجنة الصليب الأحمر

الدولية في بعثات الأمم المتحدة المتكاملة، إذ ينبغي أن تظل اللجنة في وضع يمكنها من الاستجابة لأشد الاحتياجات إلحاحا في مستهل الكارثة والحفاظ على قدرتها التشغيلية المستقلة على التدخل في أي مكان في غضون ٤٨ ساعة من اندلاع حالة الطوارئ.

تؤمن لجنة الصليب الأحمر الدولية إيماناً راسخا بالتكامل بين المنظمات الإنسانية. لكنها تؤمن أيضاً بالنهج التعددي الذي تضطلع في ظله الوكالات المختلفة بأدوار متنوعة وفقا لما تتمتع به كل منها من مزايا نسبية. والمزايا النسبية المحددة التي تتمتع بها لجنة الصليب الأحمر الدولية هي نهجها المحايد والمستقل، وقدراتها العملية في الميدان، وقربها من المحتاجين. ولا تشارك اللجنة مشاركة حقيقية في الحوار مع الوكالات الإنسانية فحسب، بل تحافظ أيضاً على حوارها الثنائي السري مع الدول ومع الجهات من غير الدول.

إن مصير الأشخاص المشردين داخليا من بين المواضيع الرئيسية التي تعالج في عملية الإصلاح هذه. وأود أن أشدد على أن القانون الإنساني الدولي يحمي الأشخاص المشردين داخلياً. وأكثر الأشخاص الذين يعيشون في ظل الصراعات المسلحة من المدنيين، وهم بهذه الصفة تحت حماية القانون الدولي الإنساني، الذي ينص على حصانة المدنيين من الهجمات والاعتداءات وعلى الحق الصريح للمدنيين في تلقي المساعدة الضرورية لبقائهم على قيد الحياة.

وتتنوع احتياجات الأشخاص المشردين داخليا تنوعا كبيرا. وتدرك لجنة الصليب الأحمر الدولية إدراكا تاما أن الاستجابة لتلك السلسلة الواسعة من الاحتياجات يتطلب التزام العديد من الهيئات والمنظمات. ومرة أخرى، نؤكد أن التعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى هو أفضل وسيلة – بل الوسيلة الوحيدة – لتلبية احتياجات جميع الذين اضطروا إلى ترك منازلهم والإقامة، في مساكن مؤقتة، لفترة من الزمن، متلهفين للعودة إلى منازلهم.

ونحن ندرك طبعا، وللأسف، أن لفظة ''مؤقتاً'' يمكن أن تعني أي شيء، بدءا من بضعة أيام إلى بضعة أشهر أو بضع سنوات، أو حتى بضعة عقود. فهذه الحالات المطولة باتت شائعة وحالات الانتقال هي القاعدة بدلا من أن تكون الاستثناء.

وهذا يأخذني إلى نقطتي الثالثة. إن الانتقال مرحلة حساسة على نحو خاص وتتميز بمستوى عال من عدم اليقين فيما يتعلق بكيفية تطور الوضع – أكان سيتحقق السلام الدائم أم يتجدد الصراع. ولذلك، قد يكون من الضروري تمديد عمليات الإغاثة إلى ما بعد الفترة التي تلي انتهاء الحرب مباشرة، لضمان عدم وجود فجوة بين الإلغاء التدريجي للعمليات الإنسانية والتطبيق التدريجي لبرامج التنمية. وقد تضطر الوكالات الإنمائية إلى تأخير أنشطتها لأسباب أمنية أو لأنه لم يتم التعهد بالموارد المالية بعد أو لم يمكن دفعها.

وتأمل لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تتمكن لجنة بناء السلام من معالجة الوضع وإيجاد حلول دائمة، مما يمكن المجتمعات المحلية التي عانت من ويلات الحرب من استعادة حياتها الطبيعية بكرامة والنظر إلى المستقبل بثقة.

وخلاصة القول، أود أن أؤكد أهمية هذا الزخم، الذي يأتي بعد حوالي خمس عشرة سنة من اتخاذ القرار الأساسي للجمعية العامة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وقد شهد هذا العام العديد من المبادرات، ومن مصادر مختلفة، لتحسين النظام الإنساني. وترى اللجنة ضرورة هذه المناقشة، وستستمر في أداء دورها فيها. وانطلاقا من اقتناعنا العميق بضرورة التوصل إلى استجابة إنسانية أفضل للمحتاجين، سنبذل وسعنا لمواصلة علاقتنا المميزة مع وكالات الأمم

المتحدة وتعميقها. وفي الوقت نفسه، سنسعى دائما إلى ضمان الحفاظ على هويتنا، لخير الضحايا الذين نسعى جميعا إلى مساعدتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد دال أوليو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): يُسعد المنظمة الدولية للهجرة أن تتاح لها الفرصة لأخذ الكلمة اليوم بشأن موضوع هام جدا وهو التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية. والمنظمة، بصفتها عضواً فاعلاً في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تنظر إلى هذه اللجنة كآلية أساسية لتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، وكنموذج للشراكة بين الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، ومجتمع المنظمات غير الحكومية.

وثمة عنصر أساسي آخر من عناصر التنسيق في المجتمع الإنساني هو عملية النداءات الموحدة. وتعترف المنظمة الدولية للهجرة بهذه العملية كعملية استراتيجية للتخطيط والبرمجة، وليس فقط كأداة لتعبئة الموارد. وقد قمنا بتوسيع مشاركتنا تدريجيا في تلك العملية الحيوية. وتجري حالياً التحضيرات النهائية لإطلاق هذه العملية في عام ٢٠٠٦، ونتوقع المشاركة في سبعة نداءات من أصل ١٢ نداء في إطار العملية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ويتطلب منّا تعزيز التنسيق بين الوكالات الإنسانية المختلفة مراعاة الطبيعة المتغيرة لحالات الطوارئ المختلفة وتطور الوكالات المشاركة نفسها. وثمة حاجة إلى اتخاذ نُهُج إصلاحية وابتكارية بصورة دورية. ووافقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مؤخرا على نهج المجموعات في تسعة مجالات أساسية للتدخل كوسيلة لتحقيق قيادة أقوى ودعم أكبر ومساءلة أكثر حزماً وهذه من المتوقع أن تحسن بدورها إمكانية التنبؤ بالأزمات واستمرارية وفعالية الاستجابة الإنسانية لها. وقد جرى اختبار نهج المجموعات للمرة الأولى في الميدان خلال استجابة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للزلزال المدمر في جنوب آسيا، وعلى الأخص في باكستان. وفي الاستجابة لتلك الحالة من حالات الطوارئ، كُلفت المنظمة الدولية للهجرة بدور قائد المجموعة في مجال توفير المأوى في حالات الطوارئ وهي تعمل بتعاون نشط مع الوكالات الأخرى لتوفير الخيام وغيرها من خيارات الإيواء من خلال عملية السباق مع الشتاء. ونعتقد أن جهود التنسيق تلك بدأت تعطي نتائجها الإيجابية الأولى، ونحن ملتزمون بفعاليتها.

ومن الواضح أن هذه الجهود تتطلب تمويلا جيد التوقيت ويمكن التنبؤ به إذا أُريد لها النجاح. وفي هذا الصدد، ترحب المنظمة الدولية للهجرة بالمبادرة التي اتخذها مكتب منسق الشؤون الإنسانية لاقتراح رفع مستوى الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ. وتيسير الوصول إلى موارد الصندوق وتبسيطه وكذلك إنشاء مرفق لمنح تحسينات مهمة ستساعد على تلبية الحاجة الماسة إلى تركيز صرف الموارد في البداية وتحسين القدرة على الاستجابة السريعة.

لقد واجه المجتمع الإنساني في السنة الماضية كوارث طبيعية ذات حجم وتواتر غير عاديين – إن لم نقل غير مسبوقين – تجسدت في أمواج تسونامي في آسيا ومؤخراً، في زلزال جنوب آسيا. وظهرت الآثار الإنسانية والاجتماعية والمالية للكوارث الطبيعية كاتجاه لا رجعة منه – على الأقل في الأمد القصير – ولا يمكن التغلب عليه إلا بتعزيز التأهب قبل وقوع الكوارث والإجراءات الرامية إلى التخفيف من آثارها، على نحو ما ورد بوضوح في إطار عمل هيوغو.

ويشمل التدخل الإنساني للمنظمة الدولية للهجرة استجابة للكوارث الطبيعية، مساعدة السكان المشردين نتيجة لتلك الأحداث. وتشير دراسات أجريت قبل بضع سنوات أن ٢٥ مليون شخص اضطروا للهجرة بسبب الكوارث البيئية. ويمكن لهذه الكوارث أن تؤدي إلى هجرة غير اعتيادية لأنها تقتلع الناس فجأة من بيوتهم وتجبرهم على الهرب، إما داخل بلدانهم أو إلى البلدان المجاورة، مما يزيد من آثار هذه التحركات. وغالبا ما ينفصل الأشخاص المشردون بسبب الكوارث الطبيعية عن عائلاتهم ويتعرضون لخطر كبير من الإصابة بالأمراض بسبب تعطل الهياكل الاجتماعية، بما في ذلك القدرة على الحصول على الرعاية الطبية. إضافة إلى ذلك، علينا ألا ننسى أن إمكانية الاتجار بالأطفال الأيتام أو المنفصلين عن أهلهم تزداد في أعقاب هذه الأحداث.

لكل هذه الأسباب، نعتقد أن حركات الهجرة هذه لا تستحق استجابة فورية منسقة في الأجل القصير والمتوسط فحسب، وإنما تستحق أيضا أن تؤخذ في الاعتبار التام في إطار عمل هيوغو.

وبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية المدمرة العديدة، واصلت الوكالات الإنسانية التصدي لعدد من الأزمات الناتجة عن صنع الإنسان. وتعلّق المنظمة الدولية للهجرة آمالا كبارا على القرار الذي اتخذ في القمة العالمية الأخيرة بإنشاء لجنة لبناء السلام تهدف إلى تقوية قدرة المجتمع الدولي على دعم المجتمعات التي مزّقتها الحروب، بحيث تتمكن من تجنب الانتكاس والعودة إلى حالة الصراع، وخلق ظروف مواتية للسلم المستدام. ونرى أن أنشطة لجنة بناء السلام ستؤثر تأثيرا قويا على الوكالات الإنسانية الناشطة في سيناريوهات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ونحن نتطلع إلى إقامة تعاون مفتوح ومثمر مع اللجنة.

واسمحوا لي بأن أختتم ملاحظاتي بتكرار التأكيد على القيمة التي توليها المنظمة العالمية للهجرة للمشاركة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ودعمنا للجهود التعاونية الجارية، بما فيها الجهود التي ذكرتها من قبل، والتي قام بها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ من أجل التشجيع على تهيئة بيئة مشتركة تتيح التوصل إلى سياسات وأهداف أساسية في المجال الإنساني.

وختاما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أجدد تقديرنا العميق لوكيل الأمين العام السيد يان إغلند وفريقه في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، باسم المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، على ما أبدوه من قدرة مهنية وتفان وروح جماعية في إطار تعاونهم مع منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

السيد بهاغواتي – سينغ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) (تكلم بالانكليزية): إن البند الذي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم ذو صلة وثيقة بالموضوع وأهمية كبيرة. وأود أن أشيد بالأمانة العامة لإعدادها هذه التقارير الشاملة بشأن الموضوع قيد الاستعراض.

لقد شهد العالم كوارث طبيعية متزايدة الضخامة طوال السنوات القليلة الماضية، نتجت عنها خسائر جسيمة في الأرواح وتسببت في أضرار خطيرة للبيئة وللتنوع البيولوجي، ونتج عنها خراب طويل الأجل في المناطق المتضررة.

وكانت استجابة الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة والقطاع العام لكل هذه الكوارث فورية، وملائمة وسخية للغاية. وقد قام الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

بحكم تكوينه، بدور هام في الإغاثة المبكرة والتأهيل وفي وضع توصيات للإدارة البيئية الطويلة الأجل. وقد أثبت الاتحاد قدرته على حشد أعضائه – ٨٢ حكومة وأكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية، علاوة على فئات من الممارسين والعلماء، من أجل قضية مشتركة. ولدى الاتحاد أيضا هياكل أساسية، من خلال المكاتب الإقليمية والوطنية ومكاتب المشاريع في ٦٢ بلدا، لتنسيق الأنشطة الوطنية والأنشطة الشاملة للمناطق.

وعلى الفور، في أعقاب كارثة تسونامي، تعاون الاتحاد بموظفيه الإقليميين مع جميع المشاركين في جهود الإغاثة الفورية، والتأهيل والإنعاش. وعقدنا سلسلة من الاجتماعات مع مبعوث الأمين العام للإنعاش في التسونامي وقدمنا له اقتراحاتنا المتعلقة باستعادة النظام الإيكولوجي في المحيط الهندي. وقد ركّزنا بصفة خاصة على أهمية النظم البيئية لغابات المانغروف التي تدعم المناطق الساحلية في مواجهة التدهور البيئي. وقد تدهورت الغابات الساحلية والأرض الرطبة من حيث السطح والمساحة ومن حيث تكوين تلك الغابات، وهناك دليل كاف على أن الأرصدة السمكية وغيرها من الأنواع البحرية المهددة بالانقراض تتدهور أيضا أو تختفي بسرعة.

وللاتحاد حضور كبير في جنوب آسيا، والموظفون التابعون لنا في المنطقة أسرعوا في الاستجابة للتدمير الناجم عن الزلزال الأخير. وبصرف النظر عن الخسائر الهائلة والمأساوية في الأرواح، فقد لحق بالبيئة ضرر كبير، ولا سيما بالغابات. ومنتجات الغابات ضرورية للغاية لبقاء ضحايا الكارثة على قيد الحياة في الشتاء المقبل، وأدت الحاجة إلى المأوى، وحطب الوقود، والأخشاب لعملية التعمير، إلى تعرض الغابات الناجية من الدمار لتهديد جديد. ومن الضروري للغاية اتخاذ تدابير لإدارة الغابات بطريقة مستدامة لصالح المتضررين من الزلازل والأجيال المقبلة على السواء.

وسيعمم الاتحاد نسخة شاملة من هذا البيان على الشبكة الإلكترونية لجميع البعثات. ونود في نفس الوقت، أن نؤكد على استمرار تعاون مندوبي الاتحاد ومشاركتهم في دعم جهود التأهيل، والتعمير وتخفيف المخاطر المتوسطة الأجل والطويلة الأجل بغية تخفيف آثار الكوارث الطبيعية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ٧٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) و (ج) و (د).

وسنشرع الآن في النظر في مشروع القرارين A/60/L.18 و A/60/L.20.

وقبل متابعة عملنا، أود أن أستشير الجمعية بهدف الشروع في النظر في هذه الجلسة في مشروعي القرارين الصادرين في الوثيقتين A/60/L.19 و A/60/L.20. وفي هذا السياق، وحيث أن مشروعي القرارين لم يعمما إلاّ في صبيحة هذا اليوم، فإنه يلزم صرف النظر عن الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي.

وينص الحكم ذو الصلة من النظام الداخلي على ما يلي:

”لا يجوز كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

وما لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن الجمعية توافق على الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/60/L.18، أود أن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (رئيس فرع شؤون الجمعية العامة) (تكلم بالانكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/60/L.18، أود أن أبلغ الممثلين، بأنني أود أن أسجل في المحضر البيان التالي بالنيابة عن الأمين العام بشأن الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار.

بموجب الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار، فإن الجمعية العامة

''تطلب إلى الأمين العام أن يعين ممثلا خاصا يتولى القيام بأمور منها استدامة الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي ودعم جهود الإصلاح والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل''.

وسيتم تمويل الموارد التي ستُطلب فيما يتصل بتعيين الممثل الخاص من موارد خارجة عن الميزانية على وجه الحصر. ولذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/60/L.18، فلن تترتب عليه آثار مالية في الميزانية العادية.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن عنوان مشروع القرار في النسخة المعاد إصدارها التي عممت في قاعة الجمعية العامة من قبل، بعد ظهر اليوم، ينبغي أن يكون نصه ''تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن الزلزال الذي عصف بجنوب آسيا – باكستان''. وسيظهر هذا العنوان في النسخة النهائية لمشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/60/L.18 و A/60/L.19 و A/60/L.20.

مشروع القرار A/60/L.18 معنون ''تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن الزلزال الذي عصف بجنوب آسيا – باكستان'' وهناك قائمة تضم مشاركين إضافيين في تقديم مشروع القرار، سأتلوها عليكم: إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أنغولا، جزر البهاما، جزر مارشال، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، العراق، غيانا، الكاميرون، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، ملاوي، منغوليا، نيبال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.18؟

اعتمد مشروع القرار *A/60/L.18* (القرار ١٣/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار (A/60/L.19) المعنون ''تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها''. ومقدمو القرار الإضافيون هم: إسبانيا، أنغولا، أيسلندا، بنغلاديش، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، مالطة، منغوليا، الهند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.19؟

اعتُمد مشروع القرار *A/60/L.19* (القرار ١٤/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/60/L.20 المعنون ''تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي''. وهناك قائمة طويلة بالمقدمين الإضافيين تشمل: إستونيا، أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، توغو، توفالو، تونس، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جيبوتي، الرأس الأخضر، زامبيا، ساموا، سلوفينيا، السويد، صربيا والجبل الأسود، عمان، غرينادا، غيانا، غينيا – بيساو، فرنسا، قبرص، قطر، كرواتيا، كوت ديفوار، كولومبيا،

ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المغرب، منغوليا، النرويج، نيكاراغوا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.20؟

اعتُمد مشروع القرار *A/60/L.20* (القرار ١٥/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدعو الممثلين الذين طلبوا الكلام ممارسة لحق الرد، أذكِّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة أورون (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): بينما كنت أستمع إلى بيان زميلي الفلسطيني، أدركت، للأسف، أنني كنت أستمع إلى الأسطوانة نفسها التي سمعتها مرات عديدة في الماضي. وبخلاف ما عليه الحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، والتي تغيرت تغيُّرا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، استعمل بيان زميلي نفس أسلوب الخطابة، والإغفالات، وتحريف الحقائق والتعميمات الفجّة.

ومع أن المراقب الفلسطيني ربما يريد أن يحملكم على الاعتقاد بشيء آخر، فإن الوضع تغير خلال السنوات الماضية. فرغم العنف واليأس خلال الانتفاضة، كانت هناك عملية سلام قبلها، وقّع خلالها الجانبان على اتفاقات دولية ونشأت السلطة الفلسطينية. وقبل أقل من سنة، ظهر أمل جديد عندما اجتمع رئيس الوزراء شارون والرئيس محمود عباس في شرم الشيخ حيث عبّرا عن الالتزام بتسوية سلمية طبقا لخارطة الطريق.

وخلال الصيف الماضي، اتخذ رئيس الوزراء شارون خطوة جريئة وشجاعة بفك الارتباط وسحب كل القوات العسكرية والمدنيين من قطاع غزة وأجزاء من شمالي الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، تجري الآن مفاوضات بناءة بشأن نقل السيطرة على معبر رفح الحدودي بين غزة ومصر. لكن ما لم يتغير هو عدم استعداد السلطة الفلسطينية لمواجهة الإرهاب وللوفاء بأول التزام لها بموجب خارطة الطريق، وهو تفكيك البنية التحتية للإرهاب وجمع الأسلحة.

ولا يزال الإرهابيون الفلسطينيون يقتلون المدنيين الإسرائيليين ويطلقون صواريخ القسّام على البلدات والمدن الإسرائيلية. وخلال السنوات الخمس الماضية، نُفذ ٠٠٠ ٢٦ هجوم إرهابي ضد أهداف إسرائيلية. ولا ينبغي أن يكون هناك أي شك بشأن القوة الدافعة لتلك الهجمات. فهي نُفذت بنية القتل فقط، واستهدفت أكبر عدد ممكن من الأطفال والنساء والرجال.

ولا يستطيع أي طرف أن يدعي أنه يعاني لوحده، ولا يستطيع أي طرف أن يمتنع عن الوفاء بالتزاماته. وأنا أدعو زملائي الفلسطينيين إلى التوقف عن استخدام ألفاظ غير مجدية وإلى الاستفادة من الزخم الحالي للسلام. وستتوسع إسرائيل لاحقاً في هذا الموضوع عندما تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأن مشروع القرار ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد حجازي (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): من السهل استعمال حجج تمويهية، كما فعلت ممثلة إسرائيل لتوها، بغية صرف الأنظار عن المعلومات التي لا يمكن تكذيبها بشأن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي والتي سبق أن أشرنا إليها في بياننا. وتبقى الحقيقة أن إسرائيل ستتحمل مسؤولية ممارساتها ما لم توقف حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، فإن التدمير المنظم للبنية التحتية للشعب الفلسطيني ولجميع مشاريعه الإنمائية، هي النتيجة

المباشرة لسياسة واضحة تعتمدها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال.

وقد أشارت ممثلة إسرائيل إلى الانسحاب من غزة. فمع أن الخروج كان مهما لأنه شكّل سابقة، فإنه جاء متأخرا ٣٨ سنة وبطريقة تركت قطاع غزة وسكانه البالغ عددهم ١,٣ مليون نسمة في سجن كبير، مانعة عليهم السفر إلى بقية أنحاء العالم وإلى الأجزاء الأخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة. إضافة إلى ذلك، أود أن أذكِّر ممثلة إسرائيل بنقطة تتجاهلها حكومتها غالبا وعن قصد في أية مناقشة عن الخروج من قطاع غزة، وهي أن قوات الإحتلال الإسرائيلية ما زالت تحتفظ بسيطرة فعلية على قطاع غزة من البر والبحر والجو.

وتُترك قطاع غزة خراباً، وهو الآن يعاني من آثار أسلحة إسرائيلية من قبل لم تستخدم، بما في ذلك نيران المدفعية. فسكان غزة يستفيقون هلعين من نومهم على أصوات اختراق الطائرات الإسرائيلية لجدار الصوت، بقوة لم نعهدها من قبل، وقد تكسرت نوافذ منازلهم من شدة الانفجارات المتكررة التي تحدثها . وهكذا بات هؤلاء السكان المحاصرين رهائن مذعورين.

وتحدد الأرقام والأعداد في هذا الصراع وبجلاء مَن هو المعتدي ومَن هو المعتدى عليه. فمن المفيد أن نشير إلى أن مندوبة إسرائيل اختارت أن تثير موضوع الأرقام والأعداد، فلا بد أنها تعلم أن قواتها المحتلة، قتلت خلال السنوات الأربع الماضية فقط أكثر من ٠٠٠ ٤ فلسطيني، بينهم ٦٨٢ طفلاً. كما تعلم المندوبة، من دون شك، أفضل منا جميعا، الرقم المضبوط، الذي يبلغ عشرات الآلاف من طلقات الذخيرة، والمدفعية والصواريخ التي تزن أكثر من ٠٠٠ ١ كيلوغرام، والتي استخدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المراكز السكانية الفلسطينية. ونحن ندعوها لتطلعنا على ذلك الرقم.

ولن تكون المساعدة الدولية مثمرة ولن تصل إلى هدفها النبيل المطلوب ما لم تنه إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، احتلالها، وتنهي بذلك معاناة الشعب الفلسطيني التي استمرت ٣٨ عاما حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): خلال مناقشات اليوم، أشار المتكلمون إلى العدد والحجم غير المسبوقين للكوارث خلال السنة الماضية، كما سمعنا آراء من الدول الأعضاء بشأن متابعة كارثة تشرنوبيل. وقد أحطت علما بالتكليف الخاص بعقد جلسة استثنائية للجمعية العامة بهذا الخصوص.

وأنا سعيد بأن المتكلمين شددوا على أهمية المبادئ الإنسانية، على النحو المبين في القرار ١٨٢/٤٦، علاوة على الوثيقة الختامية للقمة العالمية. كما أنوه بالثناء الذي ناله العاملون في المساعدة الإنسانية في أرجاء العالم، على عملهم الذي يقومون به بروح من إنكار الذات، وفي ظل ظروف صعبة، ولا سيما الدعوة إلى تمكينهم من الوصول بحرية ومن دون عقبات إلى المناطق التي تتعرض للكوارث والتدمير.

وقد لقي التغيير المتوخى للصندوق المركزي المتجدد للطوارئ ترحيبا عاما أثناء المناقشة. وفي نفس الوقت، وكان هناك رأي يقول بأنه من المهم أيضا النظر في إيجاد موارد من جهات فاعلة لا تعتبر تقليديا من الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، مثل القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وقد تم التركيز على ضرورة كفالة القدرة على التنبؤ بالمعونة الإنسانية والمساعدة الإنسانية، بالاقتران مع أهمية متابعة التعهدات التي جرى الإعلان عنها في مؤتمرات التبرعات، والرصد الأفضل للمساعدة الإنسانية عن طريق آلية مؤسسية. وقد طُلب أيضا إنشاء آلية مماثلة في المجالات الأخرى للتنمية.

وبوصفي رئيسا للجمعية العامة وكوكيل سابق للأمين العام للشؤون الإنسانية، أعرب عن تقديري الكبير لأن معظم المتكلمين قد أعربوا عن تقديرهم لوكيل الأمين العام السيد يان إغلند على عمله الهام وعمل الموظفين العاملين معه، وإنني أؤيد ما أُعرب عنه من الحاجة إلى القيام بمزيد من التحسين لبناء القدرة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي نفس الاتجاه، هناك الكثير مما تقتضي الحاجة القيام به من أجل تقوية التماسك على نطاق المنظومة وتنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال العمل الإنساني. ومن هنا فإن الخبرة القطرية ومشاركة المنظمات الإقليمية لهما أهمية كبيرة.

وختاما، أود أن أؤكد أننا وإن كنا قد انتهينا من مناقشة اليوم، فإننا لن نغلق هذا البند البالغ الأهمية. وأود أن أُذكّر بالعمل الهام الذي أشرت إليه من قبل – الرامي إلى توفير أمن وسلامة موظفي المساعدة الإنسانية – والذي ما زال جاريا في اللجنتين الثانية والسادسة وغيرهما داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي رأيي أن هذه المناقشة تذكّرنا بأهمية الواجب الإنساني. وهي تذكّرنا أيضا بأن ذلك الواجب يقتضي العمل: العمل في ميدان إنقاذ أرواح الملايين من المستضعفين من رفقائنا البشر وتحسين حياتهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٧٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٣ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (د).

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

برنامج عالمي للحوار بين الحضارات

مشروع القرار (A/60/L.17)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال، مقترنة بمناقشة البند ٤٣ في جلستيها العامتين ٣٥ و ٣٦، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

أعطي الكلمة لممثل منغوليا ليعرض مشروع القرار A/60/L.17.

السيد إينختسيتسغ (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني بصفة خاصة أن أعرض مشروع القرار A/60/L.17، المعنون ''الذكرى الثمانمائة لقيام الدولة المنغولية''، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار المسجلة أسماؤهم في الوثيقة وهم: الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، بنغلاديش، تايلند، تركيا، تيمور – ليشتي، جامايكا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فرنسا، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، لكسمبرغ، المغرب، ملاوي، منغوليا، موناكو، النمسا، هايتي، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان. وبالإضافة إلى تلك البلدان، يسعدني أن أُعلن أنه منذ نشر مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار وهي: أستراليا، إندونيسيا، أيسلندا، إيطاليا، تركمانستان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، رومانيا، سلوفينيا، عمان، كندا، اليابان.

إن الإنجازات الحضرية تمثل تراثا جماعيا للجنس البشري. والترحيب بهذا الإجراء والعمل على تحقيق هدف التفهم لجميع الحضارات لهما أهمية خاصة لتعزيز التفاعل البنّاء والمشاركة التعاونية فيما بين جميع الحضارات. إلا أن الحضارة التي أنشأتها الشعوب البدوية في جميع أنحاء العالم والتي تتسم بالثراء والتنوع، وعلى الأخص في الامتدادات الشاسعة للسهوب الأوروبية الآسيوية، لم تنل حتى الآن

سوى القليل من الاهتمام في الإطار الشامل للبرنامج العالمي الذي يستهدف إقامة حوار بين الحضارات.

لقد تعايشت الحضارة البدوية في الغالب الأعم في تكافل سلمي مع المجتمعات المستقرة وقامت بدور هام في تنمية الشبكات التجارية الممتدة وإنشاء المراكز الإدارية – والثقافية والدينية والتجارية الكبيرة. وتشير الدراسات إلى أن الشعوب البدوية من عَرب وفنلنديين ومنغوليين وأتراك ومن سائر الأقوام الأخرى، كان لها تأثير هام على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وكان لتحركاتها دور أساسي في إتاحة التدفق الحر للأفكار عبر المناطق، وأسهمت بذلك في تشكيل العالم المعاصر.

والواقع أن الحضارة البدوية – قد عملت لآلاف السنين كجسر بين حضارات العالم. وأتاحت ثقافة التعايش في وئام مع الطبيعة، المتأصلة في الحضارة البدوية، الحفاظ على التوازن الإيكولوجي الدقيق للمستوطنات الطبيعية. وهذه القدرة التي يتمتع بها البدو على التأقلم مع نزوات الطبيعة أصبحت ذات صلاحية عالية اليوم في مواجهة التهديدات والتحديات البيئية الحالية.

ومنغوليا دولة بدوية. وتنبع تقاليد أُمتي وقيمها وثقافتها علاوة على عقليتها ذاتها واعتزازها بهويتها من جذورها البدوية. ومنغوليا دولة عريقة أيضا؛ وستحتفل بالذكرى الثمانمائة لقيام الدولة المنغولية في العام القادم. وكما قال رئيس بلدي من على هذه المنصة في قمة أيلول/سبتمبر، ”إن الاحتفالات السنوية تثير ذكريات عن الماضي وتصورات للمستقبل“. (A/60/PV.5، صفحة ٣٥)، ولذلك فإن الذكرى الثمانمائة لا توفر لنا الفرصة للنظر في تراث آبائنا فحسب، وإنما لكي نشرع في دراسة الحضارة البدوية بتمعن أكبر.

وعلى ذلك، فإن مشروع القرار المعروض على الجمعية يحتوي على موضوعين متداخلين يصعب فصم عُراهما ويعضد كل منهما الآخر. أولا، هو يسعى إلى تقوية مفهوم الحوار بين الحضارات ويستحضر دور ومساهمة الحضارة البدوية في البرنامج العالمي. كما أنه يكرر التأكيد على أهمية التقاليد والثقافات العريقة الممتدة عبر القرون للشعوب البدوية وتنميتها في المجتمعات الحديثة. وهو يسعى، فضلا عن ذلك، إلى تشجيع الاهتمام المتجدد بدراسة مختلف جوانب الحضارة البدوية من جانب المنظمات الدولية ذات الصلة، والمجتمع المدني، والأكاديميات، ومن ثم يسهم في التفاهم المتبادل بين الحضارات و الثقافات.

ويعترف مشروع القرار أيضا بدولة منغوليا العريقة التي يمتد تاريخها عبر القرون، ويرحب بجهود حكومتي للاحتفال بالذكرى السنوية الثمانمائة لقيام الدولة المنغولية، ويدعو الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى، والدوائر الأكاديمية، والمجتمع المدني إلى المشاركة بفعالية في الأنشطة التي ستنظم احتفالا بهذه الذكرى.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه الخالص وتقديره لجميع زملائنا المشاركين في تقديم مشروع القرار لما قدموه من دعم وتضامن قيّمين. ونحن بالنيابة عنهم، نعرب عن ثقتنا بأن يحظى مشروع القرار بأقصى قدر ممكن من التأييد من جانب الجمعية وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.17 المعنون ”الذكرى الثمانمائة لقيام الدولة المنغولية“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.17؟

اعتُمد مشروع القرار *A/60/L.17* (القرار ١٦/٦٠).

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): هـل لي أن أعتـبر أن الجمعيـة العامـة ترغـب في اختتـام نظرهـا في البنـد ٤٢ مـن جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.